الجمهـوريـــة الجـزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـــم العالـــي و البحـــث العلمـــي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كليـة العلـوم الاقتصاديـة التجاريـة وعلـوم التسييـر

قسم علـــوم الماليـة والمحاسبـــة

مذكـرة مقدمـة ضمـن متطلبات نيـل شهـادة الماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة

تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

عنوان المذكرة

دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية

دراسة حالة: مؤسسة ميناء مستغانم

من إعداد الطالبة:

حسوني وردة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/ بن علي عائشة	أستاذة مساعدة . أ .	جامعة مستغانم	رئيسا
أ/ دباحي يمينة	أستاذة مساعدة . أ .	جامعة مستغانم	مشرفا
أ/ بن حراث حياة	أستاذة محاضرة . أ .	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعيـــة: 2014 . 2015

كلـمة شكـر وتقديـر

"من لا يشكر الناس ، لا يشكر الله"

شكر لمن قال : أشكروني أشكركم وأزدكم

ربي جلى وعلى

الشكر إلى : من علمني حرفا ، وقدم لي نصحا ،

ونور لي دربا

إلى من ضحيا لأجلي : الوالدين الغاليين .

إلى من لهم فضل عليا : أساتذتي الكرام.

ثناء وعرفان للأستاذة الفاضلة : دباحي يمينة

كلمة شكر تعني الاحترام والتقدير إلى الأستاذ المساند : "مرحوم محمد علاء الدين"

الشكر موصول إلى كل عمال وموظفي جامعة عبد الحميد بن باديس . مستغانم . و مؤسسة ميناء مستغانم

الشكر الكبير إلى الكل من ساندني ، إلى الذي يستحق الشكر

والكل يستحقه

الإهـــــــــــداء

إلى الذي أدعو له بالرحمة والمغفرة ، إلى الذي أدعو أن ترقد روحه بسلام في جنة الرحمن والدي الأغلى رحمه الله وطيب ثراه

تحية تقدير ووقفة إجلال إلى التي صنعت مني رمز فخرها وتاريخ عطائها

الوالدة العزيزة – أطال الله عمرها –

أزف تحية عنوانها المحبة ، ومضمونها محبة ، وعطرها محبة ، إلى من صنع سعادة حياتي وبهجة أيامي

أهدي تحية وسلام إلى أخوتي الكرام : نبيلة ، أحمد ، سفيان .

تحية طالب لأستاذ طيب : الأستاذة "دراجي يمينة".

تحية رمزية : للدكتور "بن زيدان الحاج" ، الدكتورة "بن حراث حياة" .

تحية إلى كل الأصدقاء والصديقات أقسام السنة الثانية ماستر عامة

– التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير خاصة –

تحية شاملة إلى الكل

حسوني وردة

الفهرس

كلمة شكر وتقدير

الإهداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المصطلحات

قائمة الملاحق

المقدمة العامة.....(أ . ط)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتقارير المالية

تمهيد.....11

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية.....12

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية.....12

المطلب الثاني: محتويات التقارير المالية.....12

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية.....19

المبحث الثاني: دور التقارير المالية.....24

المطلب الأول: أهداف التقارير المالية.....24

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية.....26

المطلب الثالث: أهمية القوائـم المالية.....28

المبحث الثالث: مستخدمي التقارير المالية.....34

المطلب الأول: المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات الواردة في القوائم المالية.....34

المطلب الثاني: مستخدمو التقارير المالية.....38

المطلب الثالث: المستفيدون من التقارير المالية.....42

خاتمة الفصل.....44

الفصل الثاني: القيمة العادلة وجودة التقارير المالية

تمهيد.....46

المبحث الأول: مفاهيم أولية للقيمة العادلة.....47

المطلب الأول: مفاهيم مختلف القيـم.....47

المطلب الثاني: تعاريف القيمة العادلة.....53

المطلب الثالث: أهداف وأهمية استعمال القيمة العادلة.....57

المبـحث الثاني: الإطار المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة.....58

المطلب الأول: وثاقة صلة القيـمة العادلة واعتمادياتها.....59

المطلب الثاني: تقدير القيمة العادلة.....60

المطلب الثالث: قياس ومحاسبة تسوية القيمة العادلة.....64

المبحث الثالث: الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن القيم العادلة.....69

المطلب الأول: الإفصاح عن القيمة العادلة.....70

المطلب الثاني: تحوط القيمة العادلة.....72

المطلب الثالث: التغيرات في القيمة العادلة بعد تاريخ الميزانية العمومية.....76

خاتمة الفصل.....78

الفصل الثالث: استخدامات القيمة العادلة لدى مؤسسة ميناء مستغانم

تمهيد.....81

المبحث الأول: لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم.....82

المطلب الأول: نشأة ميناء مستغانم.....82

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم.....84

المطلب الثالث: الموقع الجغرافي لميناء مستغانم وتصميمه.....88

المبحث الثاني: دور وآفاق مؤسسة ميناء مستغانم.....89

المطلب الأول: أهداف وخصائص المؤسسة.....89

المطلب الثاني: التسهيلات المينائية و الإنشاءات المتخصصة له.....91

المطلب الثالث: مشاريع وتحديات الميناء.....92

المبحث الثالث: تقييم القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة.....96

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية لمؤسسة ميناء . مستغانم 96

المطلب الثاني: مقارنة القيم المقدمة بالقوائم المالية مع القيم الحقيقية (العادلة).....106

المطلب الثالث: نتائج وتوصيات الدراسة.....111

خاتمة الفصل.....115

الخاتمة العامة.....117

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**الأطراف المرتبطة بالمعلومات الواردة في التقارير المالية**	**41**
02	**الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم**	**85**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المستخدمين للقوائم المالية	37
02	مستخدمي المعلومات المحاسبية	40
03	عدد العمال لسنة 2014	87
04	عدد العمال حسب الأصناف لسنة 2014	88
05	طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين	96
06	ميزانية الأصول مؤسسة ميناء مستغانم 2012-2013	97
07	ميزانية الخصوم مؤسسة ميناء مستغانم 2012 -2013	99
08	حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة ميناء مستغانم 2012-2013	101
09	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) السنة 2013	105
10	مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية الإيجابية) لسنة 2012	107
11	مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية السلبية) لسنة 2012	109
12	مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية الإيجابية) لسنة 2013	111
13	مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية السلبية) لسنة 2013	113

قائمة المختصرات

المختصر	الشرح
IRS	هيئات تقدير القيمة المهنية خدمة الإيرادات الداخلية
IVSC	لجنة معايير التقييم الدولية
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية
FIFO	طريقة أول داخل أول خارج
GAAP	المحاسبية المقبولة عموماً المبادئ

1. تمهيد:

نظرا للتطور الحاصل في ميدان المحاسبة والمالية فإن ساحة معايير المحاسبة الدولية يتم التغيير فيها من فترة لفترة لأخرى وهذا تماشيا مع الأوضاع والتقلبات الاقتصادية ،المالية والاجتماعية لبلدان العالم، ومن أهم وأبرز المعايير التي تم تعديلها وتغييرها هي المعيار رقم 32 والذي أجري عليه تعديل عام 1998 و2007 والمعيار رقم 39 الذي تم إصداره عام 1998 وأصبح ساري المفعول على البيانات في 2007/01/01 والذي تم تعديله عدة مرات في 2007 و2008 وهذا بسبب حدوث الأزمة المالية العامية لسنة 2008 والمعيار رقم 42.

باعتبار التقارير المالية الصورة التي تعكس مكانة الكيان الاقتصادي سواء بصفة ايجابية أو سلبية، وهذا حتى يتمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات معظمها تتعلق بالاستثمارات والتوسعات وقرارات تنموية وكل ما يتعلق بقرارات بتطوير المؤسسة، لكن شرط إتسام هذه القوائم المالية بالشفافية والوضوح والمصداقية وخاصة أن تكون سهلة الفهم حتى يتمكن مستخدميها من الاستفادة منها بنسبة كبيرة، وهذا يؤدي بنا إلى ضرورة قياس هذه القوائم المالية وتقديرها بطريقة القيمة العادلة، التي تمكننا من معرفة الوضع المالي الحقيقي لأصول والتزامات المؤسسة وأيضا التعرف على مكانتها داخل السوق مقارنة بالمؤسسات المنافسة الأخرى، وهذا يسمح لها بتحقيق عدة أهداف تسعى إليها كما يجعلها تقف لتغير من إستراتيجيتها لتكثف نشاطها الاقتصادي مما يؤدي إلى نتائج جيدة.

ومع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد من عولمة وابتكار، مما أدى الانفتاح الاقتصادي بين الدول وكذا ظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وارتباط اقتصاديات معظم الدول مع بعضها البعض خاصة في مجال التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، مما لأدى إلى ظهور ضغوطات على مهنة المحاسبة وأيضا وجود تأثيرات على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ضمن هذه المبادئ مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه عديد الانتقادات مما أدى إلى التحول إلى تطبيق القيمة العادلة.

ونتيجة لهذه التقلبات والضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية حتى تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.

2. إشكالية البحث:

وعلى ما سبق نطرح الإشكال الآتي:

ما هو أثر القيمة العادلة على مدى مصداقية القوائم المالية؟

ويمكن استنباط الأسئلة الفرعية من خلال الإشكال الرئيسي، والمتمثلة في:

* ماذا تعني التقارير المالية؟ وما هي محتوياتها؟

* ماذا تعني القيمة العادلة؟

*كيف يمكن تقدير القيمة العادلة؟ وفيما تتمثل أساليب قياسها؟

* أي الأصول والالتزامات يجب أم تقاس بالقيمة العادلة؟

3. فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة سنقوم بطرح الفرضيات التالية:

* تعتبر القوائم المالية أهم عنصر في التقارير المالية.

* القيمة العادلة أداة من أدوات القياس المحاسبي التي تمكننا من معرفة الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية.

* تطبق القيمة العادلة على الأصول والالتزامات فقط من مجموع القوائم المالية.

* للقيمة العادلة أثر على القوائم المالية مما يؤدي إلى تراجع نسبة فاعلية استخدامها.

4. مبررات اختيار الموضوع:

تبرز مبررات اختيار موضوع القيمة العادلة من خلال:

. مبررات موضوعية:إدراج القيمة العادلة ضمن إصلاحات المنظومة المحاسبية الجزائرية، التي نص عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهدا حتى يكون هناك تساوي ومواكبة للتغيرات والتطورات المحاسبية على المستوى العالمي، وأيضا من أجل التحكم بالممارسات المحاسبية والمالية.

. مبررات ذاتية: الرغبة في التعرف على أحد أدوات القياس المحاسبي والمتمثلة في القيمة العادلة، ومدى مساهمة القيمة العادلة في التأثير على مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية.

5. أهمية البحث:

تتمثل أهمية الموضوع في أهمية أدوات القياس المحاسبي، لأنها تعتبر من أهم وأولى الخطوات في إعداد القوائم المالية، ومنه فكلما كانت عناصر القوائم المالية مقاسة بإحكام وبدقة كلما زادت جودة المعومات التي تتضمنها التقارير المالية، ومن هنا يمكن الاستفادة أكثر منها خاصة مستخدمي القوائم المالية، ومحاولة إبراز الأهمية التي يكتسيها ويتميز بها موضوع القيمة العادلة لما يتضمنه من إفادات، وكون القيمة العادلة تعد مقياسا لمعرفة الوضعية المالية والصورة الحقيقية للمؤسسة، والأهم في هذه الدراسة عكس صورة مؤسسة ميناء مستغانم، بعد تطبيق القيمة العادلة على أصول المؤسسة التي تحتويها القوائم المالية، مما جعلنا نحصر الدراسة على القوائم المالية والقيمة العادلة نظرا لتبنيها حديثا من طرف النظام المالي المحاسبي في الجزائر.

6. أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

. بيان مفهوم القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

. التعرف على ماهية التقارير المالية ومحتوياتها.

. توضيح العلاقة بين القيمة العادلة والتقارير المالية وبالتحديد القوائم المالية.

. معرفة إلى أي مدى تبنت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية القيمة العادلة وتطبيقها على قوائمها المالية وخاصة على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم.

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود ومحددات الدراسة بما يلي:

. الحدود المكانية: نحاول من خلال دراستنا هذه إظهار أثر القيمة العادلة وفعاليتها على مستوى أحد مؤسسات الجزائرية والتي تتمثل في مؤسسة ميناء مستغانم التي يقع مقرها الاجتماعي على الطريق الرئيسي إلى صلامندر ص ب: 131 مستغانم 27000 وبالتالي تتمثل الحدود المكانية في دولة الجزائر.

. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال فترة التربص على مستوى مؤسسة الميناء والتي تتمثل في شهر ونصف (من شهر أفريل إلى شهر ماي 2015).

8. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية وحيوية موضوع القيمة العادلة، ومدى تأثيرها على القوائم المالية التي تعتبر عصب التقارير المالية موضوع الدراسة، فإن العديد من الدراسات تناولت الموضوعين من جوانب مختلفة، وأهمها يتمثل في:

. دراسة روحي وجدي عبد الفتاح عواد (كانون الثاني 2010)، بعنوان: محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.

هدف الدراسة بشكل أساسي إلى:

. التعرف على مراحل تطور الأزمة المالية العالمية وأسبابها وتداعياتها، والجوانب الرئيسية لمحاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، وهدا باستكشاف مدى الحاجة إلى تطوير المعايير الدولية التي تحكم محاسبة القيمة العادلة

من أجل تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كما أن الباحث كان يهدف إلى وضع الاقتراحات والتوصيات الهادفة إلى تحسين معايير المحاسبة الدولية للحد من الأزمة.

وقد أظهرت نتائج تحليل الدراسة بيانات الدراسة إلى وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية، حيث احتل المركز الثالث أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبيين الدوليين (39 . 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، ومن جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة، وكذلك البنك المركزي للحد من آثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني

كانت السبب لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال، وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (39 . 40)، وذلك من أجل ترشيد استخدام المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

. دراسة خالد عبد الرحمن جمعة يونس (1432هـ . 2011م)، بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم . دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية . غزة . فلسطين.

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على كل من عائد السهم السوقي، وعائد السهم من صافي الربح، وذلك للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال:

. التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها، والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

. الوقوف على متطلبات عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها وتصنيفها، وكيفية الاعتراف بها وقياسها.

. الوقوف على المعالجات المحاسبية للأدوات المالية بالقيمة العادلة، وأثرها على كل من صافي الدخل وحقوق المساهمين.

. الوقوف على أثر التغيرات في بنود القيمة العادلة على عائد السهم السوقي، وعائد السهم من صافي الربح.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عائد السهم السوقي، يتأثر إيجابيا بكل من متغيرات(صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات (الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه)، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم في صافي الربح.

. دراسة بسمة السويد، (17 جوان 2012)، بعنوان: دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية . القيمة العادلة)، دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة في المناطق: ورقلة . الوادي . غرداية . الجزائر العاصمة.مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض أهم بدائل القياس المحاسبي، وهذا باستعراض الآراء المؤيدة والمعارضة لكل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مع إجراء مقارنة بينهما وهذا بعد الأخذ بعين الاعتبار آراء العينة، وكذا إبراز دور المؤسسة الاقتصادية في اعتمادها على القيمة العادلة بعد شروعها في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

وأظهرت الدراسة بعد تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات، أن التكلفة التاريخية يتم الاعتماد عليها لدرجة الموثوقية العالية التي توفرها، وهو الحال بالنسبة للقيمة العادلة وهذا لما توفره من معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، والنتيجة أن رأي العينة أجمع على استعمال التكلفة التاريخية والقيمة العادلة معا.

. دراسة جميلة بن هجيرة (19 جوان 2013)، بعنوان: أثر تطبيق أدوات القياس المحاسبي على التثبيتات العينية، دراسة حالة: مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير . الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

. التعرف على العلاقة ما بين خصائص جودة المعلومات المالية والعوامل المؤثرة على تقييم الأصول الثابتة.

. التحكم في مفاهيم القياس المحاسبي.

. تبيان مزايا وعيوب كل من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

. دراسة وتوضيح الفروقات ما بين تطبيق القياس بالتكلفة والقياس بالقيمة العادلة.

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للاستثمارات المعاد تقييمها باستخدام القيمة العادلة، والأرقام المحاسبية للتثبيتات المعدة على أساس التكلفة التاريخية. وهذا ما بين مدى مساهمة أدوات القياس المحاسبي في التأثير على مصداقية المعلومات المالية ومدى ملائمتها.

. دراسة صفاء أحمد العاني/منى كامل (17/16 أبريل2014)، مداخلة بعنوان: دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العربي السنوي العام الأول بعنوان: واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح . بغداد . جمهورية العراق.

تستخلص أهمية الدراسة كون الأزمات المالية العالمية تهدد اقتصاديات العديد من الدول، وهدا بالوقوع بخطر الانهيار في عصر العولمة المالية وارتباط الاقتصاديات بعضها ببعض، لدا كان لابد من البحث عن أسباب وتداعيات هذه الأزمة، بحيث تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم القيمة العادلة وعرض معايير المحاسبة الدولية التي تبنت هدا المفهوم، وأيضا التعرف على ماهية الأزمة المالية العالمية والأسباب التي أدت إلى حصولها، مع بيان دور القيمة العادلة في الأزمة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معايير المحاسبة الدولية مرجع لا غنى عنه، وأن التقويم على أساس القيمة العادلة يعطي مؤشرا أفضل لأداء الوحدات الاقتصادية لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها، وبالتالي توفر أسلوب أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بالاستثمارات، كما أن القيمة العادلة ليست السبب في الأزمة المالية العالمية، التي أدت إلى تدني ثقة مستخدمي البيانات المالية في مهنة المحاسبة والتدقيق، وإنما السياسات الخاطئة في التطبيق وضعف الرقابة وغياب الأخلاق المهنية.

9. منهج الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب البحث، وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات سنعتمد المنهج الوصفي والتحليلي المناسب لذلك، وهذا من خلال عرض شامل ومفصل للقيمة العادلة و التقارير المالية.

كما اعتمدنا على الافتراضات والأمثلة للتقريب إلى الواقع للإجابة على الإشكال المطروح، من خلال اقتراح قيم عادلة سوقية مقربة لقيم القوائم المالية لمؤسسة ميناء مستغانم.

10. هيكل الدراسة:

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم بحثنا إلى جانب نظري يضم فصلين تمهيدين، وجانب تطبيقي يمثل الفصل الثالث وهذا تسبيقا بالمقدمة العامة التي تتضمن العناصر المتفق عليها منهجيا وثم الخاتمة العامة، بحيث تناولنا في:

. الفصل الأول ثلاث مباحث تتضمن المفاهيم العامة للتقارير المالية ومحتوياتها من القوائم المالية والخصائص التي تتسم بها هذه القوائم المالية، كما قمنا بالتطرق إلى الأهداف والعوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية، وإبراز مستخدمي التقارير المالية وحاجاتهم من المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى الاستفادة منها.

. والفصل الثاني أيضا قسمناه إلى ثلاث مباحث عرضنا فيها مختلف القيم المتعارف عليها والقيمة العادلة بشكل خاص وأهداف وأهمية استعمالها، إضافة إلى الإطار المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة من وثاقة صلة القيمة العادلة واعتمادياتها إلى تقديرها ثم قياس ومحاسبة تسويتها، كما تطرقنا إلى الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن القيم العادلة.

. أما الفصل الثالث والأخير فخصصناه للدراسة الميدانية بتطبيق الجانب النظري على مؤسسة ميناء مستغانم، بعد إعطاء تقديم مفصل وشامل للمؤسسة ومن ثم تقييم القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة.

11. صعوبات البحث:

لقد واجهتنا صعوبات وعراقيل خلال القيام بهذا البحث تتمثل فيما يلي:

. التأخر في جمع المعلومات نظرا لقلة المراجع ذات الصلة المباشرة بالموضوع.

. معظم المراجع كانت موسوعات ذات أجزاء متشابهة يصعب التفرقة بينها وهي تعود لنفس الدكتور.

. تلقي صعوبة كبيرة جدا في الجانب التطبيقي، وهذا عند معرفة استخدامات القيمة العادلة لدى مؤسسة ميناء مستغانم فوجدناها لا تتبنى هذه الأداة، ودراسة بحثنا تلزمه دراسة ميدانية.

تمهيد:

قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية، لأن كلاهما منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها، بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يتم أخذها من التقارير المالية.

وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية، وهذا بالتفصيل التام لمحتويات التقارير المالية، والوقوف على أهمية وأهداف القوائم المالية، وفي الأخير سوف نتطرق إلى حدود الاستفادة من التقارير المالية من طرف المستخدمين والمستفيدين.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التقارير المالية.

نظرا لأهمية وعمق التقارير المالية لابد من إعطاء مفهوم للتقارير المالية، وما تحتويه من معلومات مالية في شكل قوائم مالية، وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية.

– أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية، وهي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المشروع، بينما تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية، والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل: معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع، والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية، وتقرير مراقب الحسابات، هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل، بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة، وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة.[1]

المطلب الثاني: محتويات التقارير المالية.

تشمل التقارير المالية السنوية في غالب الأحيان على القوائم المالية، وسنعرض فيما يلي التقارير المالية ومحتوياتها من المعلومات المالية وغير المالية، وأهمية هذه المعلومات للقائم بالتحليل المالي.[2]

1- القوائم المالية

1-1- عرض القوائم المالية

تقوم معظم المؤسسات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي،السداسي والثلاثي ، حسب نص المادة 210 من المرسوم التنفيذي رقم08 /156 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم11/ 07 تشمل الكشوف المالية على الميزانية،

[1]- د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، عمادة شؤون المكتبات . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية . 1416هـ/1995م، ص: 05.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 05.

حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة .[1]

1-1- 1- الميزانية

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة(تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى :حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية .وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المؤسسة والتزاما بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين .[2]

– المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:[3]

* **الأصول**

- التثبيتات غير المادية؛
- التثبيتات المادية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن؛
- والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة(أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية؛

1- المرسوم التنفيذي رقم08/ 156،**يتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07**، المؤرخ في جمادى الأولى عام 1429 الموافق ل 26 ماي2008.ص: 12.

2- جريدة رسمية رقم 27 مؤرخة في 28 ماي 2008، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل25نوفمبر2007 الجزائر .

3- عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة** .دار السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، طبعة 1990،ص:125-126.

* **الخصوم**

. رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر(في حالة مؤسسات) و الاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

. المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)؛

. خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية؛

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق

. وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

. حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛

. مبالغ للدفع والاستلام؛

. المؤسسة الأم؛

. الفروع؛

. المؤسسات المساهمة في جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.....)؛

في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم:

. عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا؛

. القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛

. تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛

. عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة؛

. الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات، أو عقود البيع حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم؛

. مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام؛[1]

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادة رقم 3.220، مرجع سبق ذكره، ص: 22 . 24.

1-1-2- حسابات النتائج

لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه" :بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)[1] "

– المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، ولقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي [2] :

* **المنتوجات** :تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم .كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

* **الأعباء** :تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول، أو في شكل ظهور خصوم .وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

–تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

–منتجات الأنشطة العادية؛

–المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

–أعباء المستخدمين؛

–الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

–المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛

–المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛

–نتيجة الأنشطة العادية؛

[1]- القرار 19، رقم المادة 21.230 ، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 08-156، رقم المادتين 25-26،مرجع سبق ذكره، ص:13.

-العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

-النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

-النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهم؛

بالإضافة إلى المعلومات الأخرى المقدمة إما في حسابات النتائج، وإما في الملحق المكمل لحسابات النتائج:

-تحليل منتجات الأنشطة العادية؛

- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مقترحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة، وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة في الملحق .فتستعمل إذن زيادة على مدونة حساب الأعباء و المنتوجات حسب الطبيعة، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.[1]

1-1-3- قائمة التدفقات النقدية

نظرا للقصور في القوائم المالية السابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، فقد طالبت هيئة معايير المحاسبة (المعيار95) بقائمة مالية جديدة وهي قائمة التدفقات النقدية، وكذلك فعلت اللجنةFASB[2]المالية الدولية للمعايير المحاسبية التي أصدرت المعيار المحاسبي الدولي السابع من العام 1992 والذي عنون باسم قائمة التدفقات النقدية [3].والغرض الرئيسي منها هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وذلك لمساعدة المستثمرين و الدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، وتقرر هذه القائمة عما يلي[4]:

-الآثار النقدية لعمليات المؤسسة خلال الفترة؛

-لصفقاتها الاستثمارية؛

-لصفقاتها التمويلية؛

-صافي الزيادة أو النقصان في النقدية خلال الفترة؛

---

[1]- القرار 19،نفس المرجع أعلاه ، رقم المادة 1.230 ص:25

2- FASB: Financial Accounting Standard Board.

[3]- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي** .دار المسيرة. للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006ص: 195 .

[4]- دونالد كيسو جيري ويجانت ، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية،1999 ،ص:247-248.

– مكونات قائمة تدفقات الخزينة

ينبغي على كل مؤسسة أن تعرض تدفقاتها النقدية خلال الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل والاستثمار بالطريقة التي تكون ملائمة لأعمالها، حيث يوفر التبويب حسب النشاط المعلومات التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بتقدير أثر تلك الأنشطة على المركز المالي للمؤسسة وأرصدة النقدية وما في حكمها[1] ، وفيما يلي تعريف لكل من الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.

* **الأنشطة التشغيلية:**

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية .و تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، ولذلك فإنه ا تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، وتتضمن التدفقات التالية [2] :

–ا لمتحصلات من بيع السلع و الخدمات، أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء(مدينون وأوراق القبض)، وكذلك المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية أو أي نشاط لا يدخل ضمن النشاط الاستثماري أو التمويلي.

–المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة والخدمات المقدمة للعملاء وكذلك مقابل سداد الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق دفع)، وكذلك المدفوعات عن فوائد القروض وسداد الضرائب.

* **الأنشطة الاستثمارية**[3]:

وهي عبارة عن الأنشطة التي تتعلق باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية، وتتضمن التدفقات التالية:

–المتحصلات والمدفوعات لبيع أو حيازة الأصول المادية، غير المادية والأصول الأخرى طويلة الأجل.

–المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن التنازل أو حيازة أسهم مؤسسات أخرى.

–المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن القروض الممنوحة لأطراف أخرى.

---

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة** .الدار الجامعية، مصر، 2005 ، ص: 28 .

[2]– رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة** .الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001 ، ص: 345.

[3]– أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، مصر،2003، ص: 788.

* **الأنشطة التمويلية:**

عبارة عن الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات الأموال الخاصة والقروض الخاصة بالمؤسسة . وتتضمن التدفقات التالية:

-المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى؛

-المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المؤسسة؛

-المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات والرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة وطويلة الأجل؛

ومع مراعاة أن المعاملة الواحدة في بعض الحالات قد تتضمن تدفقات نقدية تمكن من تبويب كل منها تبويبا مختلفا.

فمثلا السداد النقدي لقرض ما يتضمن كل من فائدة القرض ومبلغ القرض الأصلي، أما فائدة القرض فتبوب على أنها نشاط تشغيلي في حين يتم تبويب القرض الأصلي على أنه نشاط تمويلي.

1-1-4- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

هي حلقة الربط بين حسابات النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997[1] وقد عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات بأنها :"تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .[2] "

- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي[3] النتيجة الصافية للسنة المالية، تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس

[1]- فايز زهدي الشلتوني،"**مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**"، رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005 ، ص23 .

[2]- القرار 19، مرجع سبق ذكره، رقم المادة 1.230 ص: 26.

[3] - نفس المرجع السابق، ص:26-27.

أموال، المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة،عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....)،توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية

– إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة

من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

تتكون حسابات الأموال الخاصة من البنود الأساسية التالية:

-رأسمال المؤسسة؛

-علاوة الإصدار؛

-فارق التقييم؛

-فارق إعادة التقييم؛

-الاحتياطات والنتيجة؛

1-1-5- الملاحق

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تمكن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة .ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية؛
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات أموال الخزينة و قائمة تغيرات الأموال الخاصة،المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها

-المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

وتخص المعلومات الموجودة في الملحق أربعة أبعاد للمؤسسة، وهي :اقتصادية، قانونية،جبائية واجتماعية، كما يوضحه الجدول التالي:

و لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات استخدام عدد من الجداول تفيد في فهم أفضل لبنود القوائم المالية، وهذه الجداول هي:[1]

[1]- القرار 19، مرجع سبق ذكره ، رقم المادة 1.230 ص: 38.

-جدول تطور التثبيتات والأصول غير الجارية؛

-جدول الإهتلاكات؛

-جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية؛

-جدول المؤونات؛

-جدول المساهمات(فروع ووحدات مشتركة)؛

-بيان استحقاقات الديون الدائنة والمدينة عند إقفال السنة المالية؛

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مقيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة.[1]

3-1- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهدا الغرض، فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة، التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

3-1- الملائمة:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، ولتلك المعلومات خاصية الملائمة وهدا عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

[1] – د/طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية . أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000، ص 94.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين، فمثلا المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على انتهاز الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، على سبيل المثال طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة.

غالبا ما استخدمت المعلومات حول المركز المالي والأداء، في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأسهم، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، إن القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية تتنمى من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، القيمة التنبؤية لقائمة الدخل تتعزز إن تم الإفصاح عن البنود غير العادية، وغير المتكررة من الدخل والمصروفات بشكل منفصل.[1]

3.4.1. المادية (الأهمية النسبية):

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات نجد طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها، فمثلا الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة، بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وماديتها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ به في كل فئة رئيسية مناسبة للنشاط.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها، يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التقدير، وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

4.4.1. التمثيل الصادق:

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى، التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها، وهكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، 94-95.

والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف، أصول والتزامات وحق ملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير.

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر، التي تؤدي إلى نقص التمثيل الصادق الذي تصوره، وهذا ليس عائدا إلى التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث، وفي حفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية، فرغم غالبية المنشآت تكون شهرتها عبر فترة معينة من الزمن، إلا أنه من الصعب التعرف على هده الشهرة وقياسها بموثوقية. إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر، والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسه.[1]

5.4.1. الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر ف شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (إن كان هناك عملية).

6.4.1. الحياد:

حتى تكون هناك موثوقية، فإن المعلومات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

7.4.1. الحيطة والحذر:

لابد من أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث و الظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع و المعدات وعدد مطالبات

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الكفالات التي يمكن أن تحدث، ويعترف بمثل هده الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها، ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات و المصروفات، إن ممارسة الحيطة والحذر لا تعني مثلا خلق احتياطات سرية، أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل معتمد للأصول و الدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات و المصروفات، بحيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية الموثوقية.[1]

8.4.1. الاكتمال

لكي تكون المعلومات المالية موثوقة، يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وهكذا تصبح غير موثوقية وغير ملائمة.

9.4.1. القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة، وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هده السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة نحو العمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

إن الحاجة إلى القابلية للمقرنة يجب أن لا تختلط مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعوق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة، فمن غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب من عملية مالية أو حدث آخر إدا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل، إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة وموثوقية.

[1] – د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص96.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر المعلومات المقابلة للفترات السابقة.[1]

المبحث الثاني: دور التقارير المالية.

باعتبار أن التقارير المالية تقدم المعلومات المالية، وهذا عن طريق العنصر الأساسي والمكون الرئيسي لها وهي القوائم المالية، ولذا سنتطرق في المبحث التالي لأهمية وأهداف التقارير المالية والعوامل التي من شأنها أن تؤثر على هذه الأهداف.

المطلب الأول: أهداف والهدف من التقارير المالية

1- أهداف التقارير المالية

يتمثل دور التقارير المالية في الاقتصاد في تقديم المعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الموارد الإنتاجية (مكونات رأس المال) تعتبر مستلزما من أجل رفع مستوى المعيشة، والتقارير المالية تقدم المعلومات التي تساعد في تحديد الاستخدام الكفء للموارد، والمساعدة في تقييم العوائد والمخاطر المتعلقة بالاستثمار والفرص المتاحة، وتساعد كذلك في الارتقاء بالأداء الكفء لرأس المال والأسواق الأخرى، كما تساعد التقارير المالية في خلق بيئة مناسبة القرارات تكوين رأس المال.

وعلى أية حال، فإن المستثمرين والدائنين وغيرهم يقومون باتخاذ القرارات، وليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التأثير على نتائج تلك القرارات، إن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة ومحايدة أو غير متحيزة، وذلك فإن المعلومات المضللة والتي تشير إلى الاستخدام الكفء للموارد على خلاف الحقيقة، أو التي تشير إلى مخاطرة أقل مما هو موجود بالفعل، أو المعلومات التي تكون موجهة نحو هدف معين، مثل تشجيع إعادة توزيع الموارد لصالح شريحة معينة في الاقتصاد من المتوقع أن تفشل في خدمة الأهداف واسعة النطاق، التي تهدف إليها التقارير المالية.[2]

[1] – د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 98 . 99.

[2] - نفس المرجع السابق، ص: 42.

2- الهدف من التقارير المالية.[1]

أشارت لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية إلى أن أهداف التقارير المالية تتمثل في هدف رئيسي، وهو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالي، والتغيرات في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، هدا بالإضافة إلى أهداف عامة للتقارير المالية تتمثل في إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها عن مصادر الاقتصادية للمشروع وأية التزامات تفيد في الحكم عليه من وجهة نظر المستثمر، وكذلك معلومات عن نتيجة نشاط المشروع من ربح أو خسارة تهم المستثمر عند حساب العائد على السهم، وتهم الدولة لغرض فرض الضرائب والدائنين لبيان مدى قدرة المشروع على سداد التزاماته، وأيضا معلومات تفيد إدارة المشروع في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وأي معلومات أخرى ملائمة للمستفيدين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

كما أوضحت لجنة المبادئ المحاسبية عددا من الخصائص النوعية، وهي ترتبط بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية من حيث(الملائمة)، وتقتضي أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستفيدين منها، الدين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية (والتحقق)، ويعني أن النتائج التي يصل إليها أحد المحاسبين يمكن أن يصل إليها محاسب آخر إدا استعمل المقاييس نفسها، وأهمية التحقق في هدا المجال تبدو في أن المستفيدين من المعلومات المحاسبية لهم مقدرة محدودة، وهدا في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة بخلاف التقارير المالية (وعدم التحييز)، وهو مرتبط بالطرق التي يستخدمها المحاسب في التوصل إلى النتائج، من حيث أن تكون بعيدة عن التحيز في التوصل إلى نتائج معينة، إرضاء لفئة على حساب فئة أخرى(والقابلية للفهم)، ويستلزم دلك أن تكون المعلومات الواردة بالتقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة للقارئ العادي وغيره من المستفيدين منها في وقت مناسب يسمح لهم بالاستفادة من المعلومات الواردة بها، (والمقارنة) ويستلزم ذلك ضرورة إعداد التقارير المالية بطريقة تسمح بمقارنة المعلومات الواردة بها وتحليلها في السنوات السابقة.

هذا وأشارت لجنة معايير المحاسبة إلى أن أهداف التقارير المالية هي إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة، وبحيث تكون هده المعلومات مفهومة للدين لهم قدرة محدودة على فهمها، كما أشارت إلى أنه يجب أن تمد التقارير المالية كلا من المستثمرين والدائنين وغيرهم بمعلومات، عن التدفق النقدي والعائد المتوقع الحصول عليه نتيجة استثمارهم أو الفوائد على أموالهم التي

[1] - د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، ص12.11.

أقرضوها، وكذا يجب أن توضح كلا ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير، وأية التزامات أخرى، بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية في هذه الحقوق.

كما يجب أن توضح طريقة حصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وكذا أية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية.[1]

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية، قانونية، وسياسية وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هده التقارير، وأيضا تتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وكذا مدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يحدد قانون الشركات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطريقة عرض المعلومات في القوائم المالية، والعلاقة بين هده المعلومات وغيرها من المعلومات الواردة بتقرير الإدارة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب تحتويها التقارير المالية حيث يتم إعداد هده التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة.

هذا وقد أمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من التقارير المالية في العوامل التالية:

1. أثر المنظمات المهنية:

ويبدو هذا الأثر واضحا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، وتلا ذلك قيام لجنة معايير المحاسبة المالية بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وهدا بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة، وبالمثل فقد أصدر معهد

[1] - د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، ص14.13.12.

المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية، بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى.

2. أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:

وتلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا، في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة، التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا بالإضافة إلى التزام هده الشركات بتقديم التقارير المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية، وهذا لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، وبالمثل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على التقارير المالية، للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

3. النظام الاقتصادي القائم:

ويبدو أثر النظام الاقتصادي القائم على التقارير المالية في الدول الصناعية العربية، حتى تعتمد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين والبنوك أولا، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول الاشتراكية بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين عن برامج التنمية وخططها، وتحضير الإحصائيات اللازمة القومي.

4. التضخم وارتفاع الأسعار:

وقد أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم، وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هده البلاد وإعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هده البلاد وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستثمر في قيمة العملة.

5. أثر تدخل الدولة:

وتقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والتقارير المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها، ويبدو ذلك في الجهاز الضريبي حيث يقوم بإصدار النظم والتعليمات الملزمة للشركات

المساهمة، والتي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية، وصولا للربح الضريبي، كما يبدو ذلك أيضا في أجهزة الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراجعة التقارير المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.[1]

المطلب الثالث : أهمية القوائم المالية.

1- أهمية القوائم المالية

مما لاشك فيه أن القوائم المالية لها دور فعال داخل المؤسسة فالميزانية هي تصوير للوضع المالي للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وتصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم .ويوفر حسابات النتائج معلومات عن أداء المؤسسة، وترتب فيه الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة .ويقدم جدول تدفقات الخزينة معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية، وهناك طريقتين لإعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة سواء انطلاقا من صافي الربح أو من المتحصلات والمدفوعات النقدية .ويشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة.

وتضم الملاحق معلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

1-1- أهمية الميزانية

توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، تبرز أهمية الميزانية من حيث أو التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة .ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي[2]:

-حساب معدلات العائد؛

-تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛

-تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة؛

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

[1]- د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سبق ذكره ، ص:224 .

1-2- أهمية حسابات النتائج

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:

-تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛

-تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛

-تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه؛

1-3- أهمية قائمة التدفقات النقدية

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحا عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من حسابات النتائج والميزانية بصورة مختصرة جدا، إذ أن تلك القائمتين تعد على أساس الاستحقاق، ولكن لا تعرض أي من القائمتين السابقتين– منفردة أو مجمعة –الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة[1].

وتساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، وتوفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، كما تساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، ومدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، وتساعد في تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و صافي التدفقات النقدية .وهكذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تقدم الأجوبة عن الأسئلة المهمة التالية[2] :

-من أين أتت النقدية خلال الفترة ؟

-في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة ؟

-ما هو التغير الطارئ في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

1-4- أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما

[1] فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] ريتشارد شرويدر تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** .دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006 ص:287 .

تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدور ة .[1]

2- هدف القوائم المالية

1. تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

2. إن القوائم المالية المعدة لهدا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر كل المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هده القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة، ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

3. تظهر القوائم المالية نتائج الوكالة الإدارية، أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها، وهؤلاء المستخدمون الدين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة، إنما يقومون بدلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها، أو ما إدا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة، أو إحلال إدارة أخرى مكانها.[2]

3- الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مقيدة للمستخدمين، إن الخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة.[3]

3-1- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين لهدا الغرض، فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة، وان لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال، فإنه يجب عدم استبعاد

[1]- فايز زهدي الشلتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، 91.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 94.

المعلومات حول المسائل المعقدة، التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

3-1- الملائمة:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرارات، ولتلك المعلومات خاصية الملائمة وهدا عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين، فمثلا المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذو قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على انتهاز الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية، على سبيل المثال طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة.

غالبا ما استخدمت المعلومات حول المركز المالي والأداء، في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأسهم، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فإنه ليس من الضروري أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، إن القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية تتنمى من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلى سبيل المثال، القيمة التنبؤية لقائمة الدخل تتعزز إن تم الإفصاح عن البنود غير العادية، وغير المتكررة من الدخل والمصروفات بشكل منفصل.[1]

3.4.1 المادية (الأهمية النسبية):

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات نجد طبيعة المعلومات لوحدها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها، فمثلا الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمنشأة،بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير، وفي حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات وماديتها أهمية مثل مبالغ المخزون المحتفظ به في كل فئة رئيسية مناسبة للنشاط.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، 94-95.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها، يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التقدير، وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

4.4.1 التمثيل الصادق:

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى، التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها، وهكذا على سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية العمومية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف، أصول والتزامات وحق ملكية في المنشأة بتاريخ وضع التقرير.

إن غالبية المعلومات المالية عرضة إلى بعض المخاطر، التي تؤدي إلى نقص التمثيل الصادق الذي تصوره وهذا ليس عائدا إلى التحيز فيها، ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث، وفي حفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية، فرغم غالبية المنشآت تكون شهرتها عبر فترة معينة من الزمن، إلا أنه من الصعب التعرف على هده الشهرة وقياسها بموثوقية. إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر، والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسه.[1]

5.4.1 الجوهر فوق الشكل:

لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر ف شكلها القانوني، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (إن كان هناك عملية).

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 95.

6.4.1. الحياد:

حتى تكون هناك موثوقية، فإن المعلومات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

7.4.1. الحيطة والحذر:

لابد من أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث و الظروف مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الاقتصادي للمصنع و المعدات وعدد مطالبات الكفالات التي يمكن أن تحدث، ويعترف بمثل هده الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها، ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات و المصروفات، إن ممارسة الحيطة والحذر لا تعني مثلا خلق احتياطات سرية، أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل معتمد للأصول و الدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات و المصروفات، بحيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية الموثوقية.[1]

8.4.1. الاكتمال

لكي تكون المعلومات المالية موثوقة، يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، وهكذا تصبح غير موثوقية وغير ملائمة.

9.4.1. القابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة، وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

[1] – د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص96.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هده السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة نحو العمليات المالية المتشابهة و الأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

إن الحاجة إلى القابلية للمقرنة يجب أن لا تختلط مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعوق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة، فمن غير المناسب للمنشأة أن تستمر في سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب من عملية مالية أو حدث آخر إدا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل، إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة وموثوقية.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فإنه من المهم أن تظهر المعلومات المقابلة للفترات السابقة.[1]

المبحث الثالث: مستخدمي التقارير المالية.

نظرا للاستخدامات الكبيرة للتقارير المالية والقوائم، فقد خصصنا المبحث الثالث للتحدث عن المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات المالية الواردة في هذه التقارير والقوائم المالية.

المطلب الأول: المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات الواردة في القوائم المالية.

يشمل مستخدمو القوائم المالية كل من المستثمرين الحاليين و المرتقبين، الموظفين، المقرضين، الموردين و الدائنين التجاريين الآخرين، العملاء و الحكومات ووكالاتها و الجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي تشمل كل من:

. المستثمرون:

إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء و الاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

[1] – د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 98 . 99.

. الموظفون:

الموظفون و الجماعات الممثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم مهتمون أكثر بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم و تعويضاتهم ومنافع التعاقد وتوفير فرص العمل.

. المقرضون:

من اهتماماتهم المعلومات التي تساعدهم على تحديد، فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

هم الآخرون مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، كما أن الدائنون التجاريون مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين، إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.[1]

. العملاء:

ينصب اهتمام العملاء حول المعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الآجل معها أو اعتماد عليها.

. الحكومات ووكالاتها (ومؤسساتها):

تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المنشآت، التي هي الأخرى تتطلب معلومات من أجل تنظيم عملها، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره ، ص: 90.89.

. الجمهور:

تؤثر المنشآت على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة، منها عدد الأفراد الدين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور، وهدا بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع نشاطاتها.

. بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة حاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، لأن هناك حاجات عامة لهم جميعا، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.[1]

. يقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، والإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية، حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط، واتخاذ القرارات ومسئوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هده المعلومات الإضافية لكي تلبي حاجاتها، إن التقارير حول هده المعلومات هي خارج نطاق هدا الإطار، وعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، ويشملون الملاك الحالين والمستقبليين، الدائنين والموردين، إدارة المشروعات والسلطات الضريبية، العاملين، وكذلك المستهلكين.أما القسم الثاني فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، لأن مهمتهم هي مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة، كعدم خبرتهم بالمحاسبة أولعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثمارهم. ويتضمن هدا القسم المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات المالية، اتحادات العمال وغيرهم.....

الجدول التالي يوضح المستخدمين للقوائم المالية واحتياجاتهم:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص:90-91.

الجدول رقم(01): المستخدمين للقوائم المالية.

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة:	**(1) القياس الشامل للأداء:**
1. المساهمين (الحاليين والمحتملين).	1. مقاييس مطلقة.
2. الدائنين (قصيرة وطويلة الآجل).	2. بالمقارنة مع الأهداف والمعايير.
3. المدراء.	3. بالمقارنة مع شركات أخرى.
4. العاملين.	**(2) تقييم أداء الإدارة:**
5. المستهلكين.	1. الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد.
6. الموردين.	2. المسئولية القانونية.
7. المنافسين.	**(3) التوقعات المستقبلية:**
المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة:	1. الأرباح.
1. محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة.	2. التوزيعات والفوائد.
2. اتحادات العمال.	3. الاستثمارات.
3. الوكالات والهيئات الحكومية.	4. التوظيف.
4. الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.	**(4) الحكم على المركز المالي:**
	1. تقييم اليسر المالي.
	2. تقييم درجة السيولة.
	3. تحديد درجة المخاطر وعدم التأكد.

	(5) تخصيص الموارد. (6) تقييم الديون وحقوق الملكية. (7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين. (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.

المصدر: د/طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية . أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000،ص 90.

المطلب الثاني: مستخدمو التقارير المالية.

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك، المقرضين، الموردين، المستثمرين المحتملين، الدائنين، الموظفين، والإدارة، العملاء، المحللين الماليين، الاقتصاديين، المستشارين، السماسرة، ضامني الاستثمار، المسئولين عن البورصات، المحاميين، السلطات الضريبية، الهيئات التنظيمية،المشرعين، الصحافة المالية، وكالات التقارير، النقابات العمالية، التجمعات التجارية باحثي الأعمال، أساتذة الجامعات، طلاب البحث والعامة، وتختلف المنفعة التي تعود على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية، فهناك بعض الفئات التي تكون الفائدة بالنسبة لهم مباشرة مثل الملاك الإدارة العمال، والدائنين، بينما هناك مجموعات أخرى مثل المحللين الماليين، المستشارين، الهيئات التنظيمية ونقابات العمال تكون الفائدة بالنسبة لهم غير مباشرة، وذلك لأنهم يقدمون النصيحة أو يمثلون الدين في أن تكون لهم فوائد مباشرة.

يهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة، ودلك لأن قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات وعدم التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المتوقعة وبالنسبة للمستثمرين والمقرضين والموردين والموظفين، فإن المنشأة هي مصدر النقدية لهم في شكل توزيعات أرباح أو فوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم، وكذلك إعادة سداد القروض، وسداد ثمن السلع

والخدمات والرواتب والأجور، ولذلك فإن هؤلاء الأفراد يستثمرون النقد في المنشأة، ويقدمون السلع والخدمات للمنشأة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه، وهو شيء يجعل للاستثمار قيمة، ويهتمون كذلك بشكل مباشر بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جيدة، كما قد يهتمون بكيفية إدراك السوق لتلك القدرة على الأسعار السوقية لأوراقها المالية، وبالنسبة للعملاء فإن منشآت الأعمال هي مصدر الحصول على السلع والخدمات، ولا تستطيع المنشأة تقديم هذه السلع والخدمات إلا من خلال الحصول على نقدية كافية لسداد قيمة الموارد التي تستنفدها، وكذلك من أجل الوفاء بالتزاماتها، وبالنسبة للمديرين فإن التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال تمثل جزء هام من مسئولياتها الإدارية، ويشمل ذلك إمكان تعرضهم للمساءلة أمام الملاك ومجلس الإدارة كما أن هناك العديد من القرارات الإدارية، يكون لها انعكاسات على التدفقات النقدية لمنشآت الأعمال ولذلك فإن المستثمرين والدائنين والموظفين والعملاء والمديرين يشاركون الاهتمام العام بقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية، وهناك أطراف أخرى تشارك في نفس الاهتمامات.

ومن المحتمل أن يكون هناك بعض المستخدمين المحتملين والدين يحتاجون إلى معلومات معينة، ويتمتعون بقوة الحصول على التي يحتاجونها، مثل السلطات الضريبية وأجهزة التخطيط والجهات الإشرافية والرقابية والجهات التي تضع المعايير، ويكون لهده الجهات الحق في طلب معلومات محددة تحتاج إليها للقيام بوظائفها.

وهناك أطراف أخرى يمكن أن تكون قادرة على إلزام منشآت الأعمال بتقديم معلومات محددة للوفاء بحاجة خاصة، مثل البنوك وشركات التأمين التي تتفاوض مع المنشأة لتقديم قرض كبير، أو وضع خاص بصفقات في سوق الأوراق المالية، حيث تتمكن هده الجهات من الحصول على المعلومات المطلوبة كشرط لإتمام العملية.

يجب أن تخدم التقارير المالية الأغراض العامة، و تنتج أهداف التقارير المالية أساسا من الاحتياجات المعلوماتية من جانب المستخدمين الخارجيين، الذين تنقصهم سلطة فرض المعلومات المالية التي يحتاجون إليها من المنشأة، ومن ثم لا يتوافر لديهم سوى استخدام المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة.

ويوضح الجدول التالي كل من مستخدمي المعلومات المحاسبية واهتماماتهم وقراراتهم:

الجدول رقم (02): مستخدمي المعلومات المحاسبية.

المستخدمون الداخليون:	**المستخدمون الخارجيون:**
1. الملاك والمدراء: . تخصيص الموارد. . اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها. . تنظيم سداد الالتزامات. . ترتيب التمويل. **2. العاملون:** . تحديد موقف العمالة. . مفاوضات الأجور و الحوافز والمنافع.	**1. المستثمرون:** (لا تتضمن المستثمرون الحاليون). . تقرير إذا كان سيتم استثمار أموالهم في الشركة. . اختيار الإدارة (مجلس الإدارة) الملائم. **2. الدائنون والموردون:** . بيع السلع و تقديم الخدمات للمنشأة. . منح الائتمان. . تحديد معدلات أو أسعار معينة. **3. السلطات الضريبية:** . تحديد الضريبة المستحقة. . تحديد التزامات المنشأة. **4. المجموعات الأخرى المهتمة بأعمال المنشأة:** . فحص أسلوب التعامل مع العاملين. . تحديد الأرباح الزائدة. . التوجه نحو الأمور المشتركة. . تحليل البيئة ودرجة الأمان.

المصدر: د/طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية . أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000، ص 92.

كما يبين الشكل التالي الأطراف المرتبطة بالمعلومات الواردة في التقارير المالية:

الشكل رقم (01): الأطراف المرتبطة بالمعلومات الواردة في التقارير المالية.

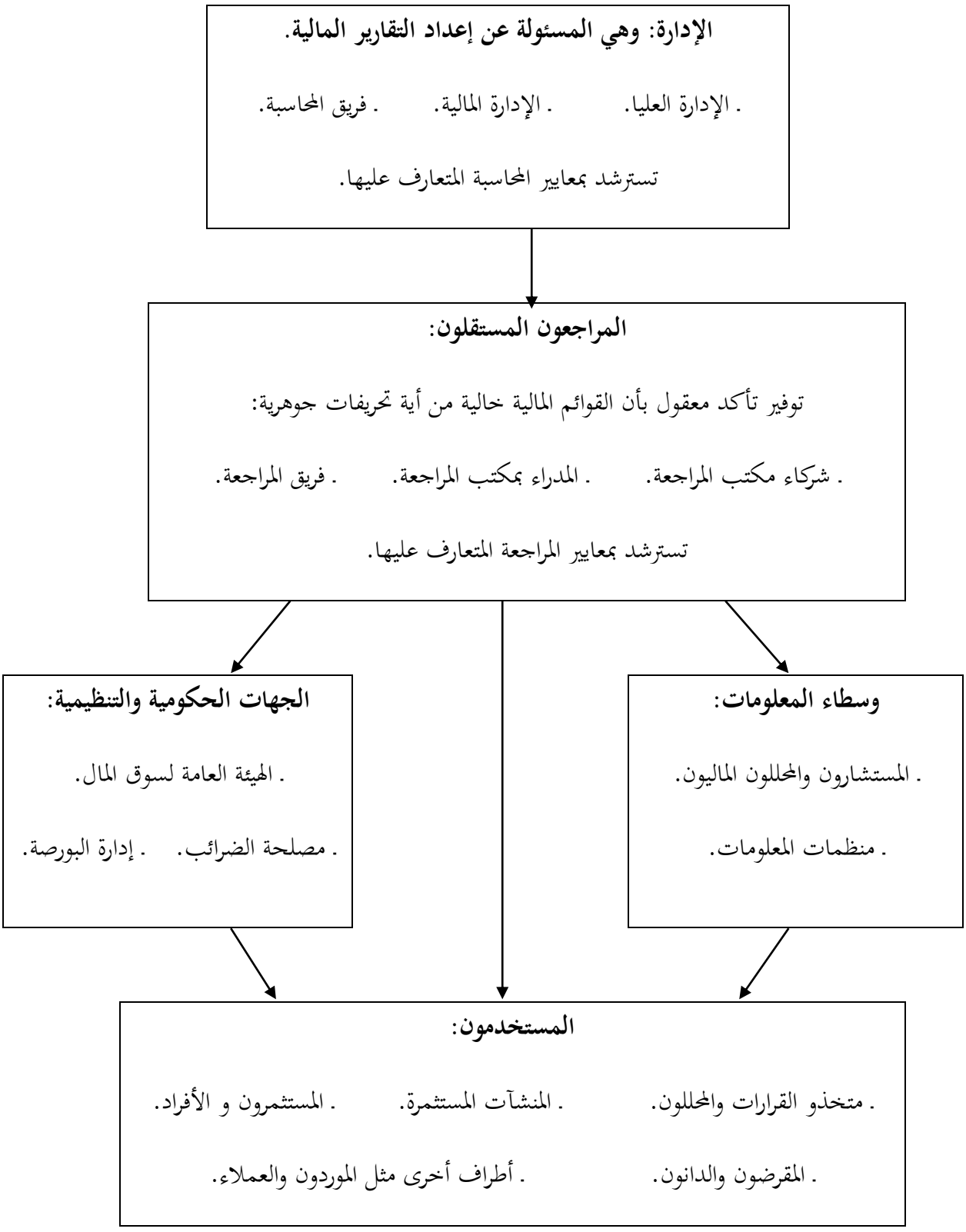

المصدر: د/طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية. أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000،ص 94.

المطلب الثالث: المستفيدون من التقارير المالية.[1]

بالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت أساسا لخدمة المستفيدين منها، إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة بها، وما هي حاجتهم منها ومدى وفاء هذه التقارير من معلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية وقد يرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين، من لهم اهتمام مباشر بالتقارير المالية أو اهتمام غير مباشر.

وفي هذا الصدد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية، إلى أن التقارير المالية قد أعدت أساسا لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية، وهذا مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم...حيث لهم مقدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة عن المشروع، وليس لهم سوى التقارير كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن المستفيدين من التقارير المالية،هم غالبا المستثمرون سواء كانوا حاليين أو متوقعين، وهده الفئة من المستفيدين تحتاج إلى التقارير المالية، وهذا للحكم على مقدرة المشروع على تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا ودرجة نمو هذه الأرباح من سنة لأخرى، هذا بالإضافة إلى حاجة المستثمرين إلى معلومات مالية مقارنة بين عدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار.

هذا ويعتبر الدائنين والبنوك من أحد المستفيدين من التقارير المالية، من خارج المشروع للحصول على معلومات عن المركز المالي للمشروع، ومقدرته على سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الآجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلى حاجة الدائنين والبنوك أيضا إلى التعرف على حركة الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات.

وتحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع، أو الحصول على قرض أو عند المفاضلة بين

[1]- د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سبق ذكره، ص10.

شراء أصل من الأصول، أو بين استئجاره من الغير، بينما يحتاج الموظفون والعمال إلى التقارير المالية للتعرف على الأرباح المحققة خلال الفترة، والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية، أو في شكل زيادة في الأجور.

هذا وتهتم الدولة والأجهزة الحكومية التابعة لها بالتقارير المالية، من أجل تحديد الوعاء الضريبي بمعرفة الجهاز الضريبي، والمساعدة في إعداد خطط التنمية بمعرفة المسئولين عن التخطيط الوطني والحد من الإسراف في استخدام المواد المتاحة عنه بمعرفة أجهزة الرقابة المالية، كما يهتم المجتمع عامة بجميع طوائفه بالتقارير المالية لتحديد المسئولية الاجتماعية للمشروع تجاه المجتمع والخدمات التي قدمها لهم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المشروع في البيئة التي يزاول فيها نشاطه.

خلاصة الفصل:

تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية والتقارير المالية، وهذا حتى تمكن مختلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم من اتخاذ القرارات اللازمة، حيث تعتبر هذه القوائم المالية العنصر الأساسي للتقارير المالية ووسيلة اتصال بين المؤسسة والأطراف الأخرى، فيجب أن تكون هذه القوائم المالية عاكسة لأحداث مالية واقعية قامت بها المؤسسة، وهذا لضمان تقديم قوائم مالية ملائمة لاحتياجات المستخدمين.

ومن أهم عوامل نجاح المؤسسات هو اعتمادها على قوائم مالية ذات مصداقية كبيرة، وخالية من الأخطاء وتكون مبسطة وواضحة الفهم، فالمعلومات المالية المتواجدة في التقارير المالية تؤثر على وضعية المؤسسة المالية، فكلما كانت المعلومة ذات جودة عالية وشفافة ومثالية ومعبر عنها بطريقة صحيحة، كلما زادت موثوقية ومصداقية القرارات التي تتخذها المؤسسة.

تمهيد:

تعتبر القيمة العادلة أحد أهم عناصر القياس المحاسبي الذي بدوره يعد أحد وظائف المحاسبة الأساسية، وأيضا هي القيمة العادلة السوقية الأكثر شيوعا لتقدير القيمة، والتي تستخدم لتقييم أصول المؤسسة، أو معرفة الوضعية المالية لمشروع ما، نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة منذ اعتمادها.

وبم أن القيمة العادلة جاءت خلافا للتكلفة التاريخية ، وعليه ففي الفصل الثاني هذا سوف نتطرق إلى القيمة العادلة وسنقوم بتقديم مفهومها حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى جانب تعاريف أخرى مماثلة، كما سنقوم بعرض الإطار المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة و الاعتراف والإفصاح المحاسبي عن هذه القيمة.

المبحث الأول: مفاهيم أولية للقيمة العادلة.

يتعرض هذا المبحث بالتفصيل والمناقشة لمفهوم بعض مختلف القيم المتعارف عليها، و بالأخص القيمة العادلة وأهمية استعمالها في الوحدات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفاهيم مختلف القيم.

1- القيمة السوقية العادلة

مدخل القيمة السوقية العادلة هي الأكثر شيوعا لتقدير القيمة، وتعرف أيضا بالقيمة السوقية أو القيمة النقدية، والتعريف العام للقيمة العادلة السوقية هو:

"المبلغ المعبر عنه نقدا أو بما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة، ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه."[1]

ومن المهم أن نتذكر أن المشتري و البائع الراغبين المذكورين لا يقصد بهما بائع أو مشتري بعينه، وبالتالي فإذا كان السعر المدفوع مقابل أصل ما يعكس عوامل شاذة أو غير قياسية بالنسبة للمشتري الراغب المفترض أو البائع الراغب المفترض، فإن ذلك السعر يعكس شيئا آخر سوى القيمة السوقية العادلة، فعلى سبيل المثال: من يقوم بإنشاء مجموعة من العقارات سوف يهتم أكثر من أي شخص آخر بقطعة الأرض المجاورة، لأنها سوف تساعده على إتمام عملية الإنشاء، ولكن هدا الوضع الفريد لمشتري واحد بعينه لا يجب أن يوضع في عين الاعتبار عند تحديد القيمة السوقية العادلة لقطعة الأرض المجاورة.

إن مفهوم المشتري الراغب المفترض والبائع الراغب المفترض يصعب فهمه أحيانا، وذلك لأنه لا يوجد أحد يعتبر نفسه وهميا أو افتراضيا، والطريقة البديلة هي المشتري أو البائع "الأكثر احتمالا"، ولذلك يمكن

[1]-د/طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة . شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية . الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2004، ص: 53.

اعتبار القيمة السوقية العادلة سعر المعاملة "الأكثر احتمالا"، وهذه القيمة تعكس إجماع افتراضات المشترين النمطيين المحتملين للأصل.

إن القيمة السوقية تفترض وجود استمرارية في النمط العام للشيء المملوك الخاضع للتقييم. إن المشتري عند تفكيره في السعر الواجب عرضه مقابل أصل ما يفكر في التأثير المحتمل للتحسينات المدخلة على الأصل، ونتائج جهود "خلق القيمة" ليست منعكسة في القيمة السوقية العادلة، ومع ذلك ففي عالم بيع وشراء الأصول الواقعي، من الشائع جدا أن يستفيد بائع من إمكانية خلق القيمة في صورة سعر أعلى من القيمة السوقية العادلة في صورتها الخالصة الصرفة. وفي السوق التنافسية يتقدم أكثر من شخص لشراء الأصل والسعر النهائي المدفوع، قد يعكس القيمة السوقية العادلة زائد جزء من فرصة خلق القيمة التي يعتقد المشتري أنه يستطيع تحقيقها، والسعر النهائي المدفوع يعود عادة إلى قيمة الاستثمار (القيمة الاستثمارية).[1]

2- القيمة الاستثمارية

هي نوع القيمة المألوف لدى المهنيين العاملين في مجال عمليات الاندماج والتملك، وهي عبارة عن قيمة المنافع المستقبلية النابعة من تملك أصل ما، ومعناها سهل الفهم لأنها قيمة أصل محدد بالنسبة لمشتري محدد، ويمكن أن تختلف اختلافا كبيرا من مشتري محتمل لآخر، لعدة أسباب وعوامل يمكن أن تؤثر على تقدير مشتري معين للقيمة الاستثمارية لمنشأة أعمال مثلا، والتي تشمل:[2]

- فرص خلق القيمة المتصورة؛

- رغبة المشتري في دخول سوق جديدة؛

- مدى إدراك المخاطرة و/أو تقلب القدرة الإرادية لأصل؛

- الوضع الضريبي للمشتري؛

[1] - د/طارق عبد العال حماد،**الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** مرجع سبق ذكره، ص:54.

[2] - نفس المرجع السابق، ص: 54. 55.

- تفاؤل المشتري؛

إن كل هذه العوامل تؤثر على تقدير المشتري للقدرة الإرادية للمشتري، وبالتالي تؤثر على تقديره للقيمة.

و كل من القيمة السوقية العادلة والقيمة الاستثمارية مرتبطان ولكنهما نادرا ما يتكافأن أو يتساويان، إلا إذا تطابقت افتراضات وأوضاع كل المشترين المحتملين، وحيث أن الوضع بعيد الاحتمال فإن بعض المشترين يكونون على استعداد لدفع مبلغ أكبر نظير الأصل عن الآخرين،إن الأساليب والمداخل لتقدير كل من القيمة السوقية العادلة والقيمة الاستثمارية واحدة في جوهرها، و لكن الافتراضات هي التي تختلف.

3- القيمة الإستعمالية/القيمة التبادلية

هي ليست نوع من القيمة ولكن ظرفا تجري في ظله افتراضات معينة عند تقدير قيمة الأصول، أنه مرتبط بالأصول ذات الاستعمال الإنتاجي، ويمكن أن توصف بأنها قيمة أصل ما كجزء من المشروع العامل. ولا يوجد تعريف رسمي للقيمة الاستعمالية من جانب هيئات تقدير القيمة المهنية خدمة الإيرادات الداخلية (IRS)، ومع ذلك فمن المهم فهم المفهوم حيث أن قيمة الأصول المكتسبة (خاصة الأثاث، التجهيزات، الأجهزة والمعدات، والمباني) في معظم عمليات اندماج وتمتلك المنشآت تتأثر كثيرا بإستخدامها كجزء من المنشأة، وعندما يتم تقدير قيمة أصول معينة مستخدمة بواسطة منشأة الأعمال المستمرة، يفترض عادة أن تلك الأصول سوف تظل في ذروة الاستعمال الإنتاجي.[1]

والقيمة الاستعمالية هي عكس القيمة التبادلية، وترتبط القيمة الأخيرة بقيمة الشيء المملوك أو الأصل عندما يتم تبادله في حد ذاته منفصلا عن وجود كيان تشغيلي ما، والقيمة التبادلية أقل من الاستعمالية لأصل ما في مشروع الأعمال المستمر، فأجهزة الصراف الآلي في فرع بنك ما تكون قيمتها أقل لو بيعت منفصلة عما، لو بيعت كجزء من الفرع بأكمله.

[1]- د/طارق عبد العال حماد،**الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** مرجع سبق ذكره، ص:55. 56.

4- قيمة شهرة المحل

الشهرة نوع خاص من الأصول غير المادية، وتنشأ عندما تكون المنشأة ككل قيمة أكبر من قيمة أصولها المادية والمعنوية، وقد جاء في حكم قضائي قضت بها محكمة 1960 التعريف التالي لشهرة المحل:

" هي مجموع الصفات غير القابلة للوزن أو القياس بدقة التي تجذب الزبائن إلى منشأة أعمال معينة: وهي في جوهرها توقع استمرار تفضيل العملاء وتشجيعهم لأي سبب من الأسباب."[1] ويتم حساب قيمة شهرة المحل على اعتبار أنها الفرق بين السعر المدفوع نظير منشأة الأعمال المكتسبة، والقيمة السوقية العادلة للأصول المكتسبة (سواء المادية أو المعنوية) مع استبعاد الخصوم.

5- قيمة المشروع المستمر

إن قيمة المشروع المستمر تسمية خاطئة بعض الشيء لأنها ليست معيار للقيمة كما هو بالنسبة للقيمة السوقية العادلة، أو القيمة الاستثمارية وبعبارة أخرى ليس من الصحيح القول بأن قيمة المشروع لمنشأة 100 مليون دولار، والأصح: القيمة السوقية العادلة للمنشأة باعتبارها مشروعا عاملا ومستمرا هي 100 مليون دولار، وهده التفرقة تبدو كتفرقة بسيطة متعلقة بدلالات الألفاظ ومعناها غير أن الظروف الدقيقة بين المصطلحات هي أحد مفاتيح فهم عملية تقدير القيمة.[2]

يبرز مفهوم المشروع المستمر عندما يتم تقدير قيمة منشأة أعمال ما (بنك مثلا) باعتبارها وحدة عاملة قابلة للاستمرار والنمو ولا يتهددها أي خطر مباشر يهدد بتوقف عملياتها، ومع ذلك ففي المواقف الضريبية تحمل قيمة المشروع المستمر معنى مختلف بعض الشيء، فقد استقرت IRS أن قيمة المشروع المستمر هي أصل معنوي غير قابل للاستهلاك يتملكه مشتري منشأة أعمال ما، وهي قيمة تعكس حقيقة أن الكيان المشتري به موظفون وإدارة، وجهاز للمبيعات والتسويق وعلاقات زبائن وموردين مستقرة وما إلى ذلك، وقد استخدمت IRS هذا المفهوم عندما كان من الصعب البرهنة على وجود شهرة المحل أو لم تكن موجودة وقد أقر عدد من القضايا القضائية بعدم وجود قواعد إرشادية معينة لقياس قيمة المشروع المستقر في

[1]- د/طارق عبد العال حماد،**الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص:56.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 56. 57.

غياب شهرة المحل، ومع دلك وقد تمكنه IRS من المجادلة بنجاح بأنه حتى بدون شهرة المحل فإن بعض أصول منشأة الأعمال التي يتم تملكها ذات قيمة غير مادية لأنها تمثل جزء من "مشروع مستمر"، ومع ذلك فإن الجدل الحقيقي لا يدور حول ما إذا كانت قيمة المشروع المستمر موجودة أم لا بل ما إذا كانت قابلة للاستهلاك أم لا للأغراض الضريبية، لقد نجحت IRS بوجه عام في تخصيص جزء من سعر شراء منشأة الأعمال لقيمة المشروع المستمر غير القابلة للاستهلاك عندما يصعب أو يستحيل قياس شهرة المحل.[1]

6- القيمة الدفترية

إن الاستخدامات الأكثر تضليلا المصطلح القيمة ترتبط بالقيمة الدفترية، وهي مفهوم محاسبي وضريبي فقط، وليس تقويمي أو اقتصادي.

فبالنسبة لأصل معين (مثل أحد المعدات) تكون القيمة الدفترية ببساطة هي التكلفة التاريخية لذلك الأصل ناقص الاهتلاك المتراكم، أما بالنسبة لمشروع الأعمال تكون القيمة الدفترية هي مجموعة القيم الدفترية لكل الأصول الفردية ناقص القيمة الدفترية للخصوم الفردية، وفي الإطار المحاسبي يطلق على ذلك أيضا القيمة الصافية أو حقوق الملكية الدفترية.[2]

7- قيمة التصفية

إن القيمة تحت التصفية ليست نوعا منفصلا من القيمة قائما بذاته، ولكن ظرف يتم تقديرا القيمة في ظله، أنها المبلغ الصافي الممكن تحقيقه في **حلة** إنهاء أعمال منشأة ما، وبيع أصولها كل على حدة والوفاء بالتزاماتها، وكما هو الحال بالنسبة لقيمة المشروع المستمر السابق ذكرها، فإن من الخطاء القول بأن قيمة تصفية الأصل هي 100 دولار، والأصح القول قيمة الأصل الموضوع تحت التصفية هي 100 دولار، ولكن في الواقع العملي يستخدم مصطلح القيمة تحت التصفية على سبيل المثال.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 57. 58.

والتصفية يمكن أن تكون إجبارية أو منظمة والفرق بين الاثنين يتمثل في الوقت المتاح للعثور على مشتري والتعريفات المتفق عليها هي:

7-1- التصفية الإجبارية

هي المبلغ الصافي الذي يجلبه أصل ما إذا عرض للبيع الفوري في السوق المفتوحة، ويكون كلا الطرفين على معرفة باستخدام الأصل وأغراضه، والبائع يكون مجبر أو مضطر للبيع، والمشتري راغب ومستعد للشراء دون إجبار.

7-2- التصفية المنظمة

المبلغ الصافي الذي يجلبه الأصل إذا عرض للبيع في السوق المفتوحة مع إتاحة وقت معقول لإيجاد مشتري، ويكون لدى كل من البائع والمشتري معرفة باستخدام الأصل وأغراضه، ويكون البائع مضطر للبيع والمشتري راغب غير مضطر في الشراء.[1]

ويقصد بالمبلغ الصافي السعر ناقص أية عمولات وتكاليف إدارية مرتبطة بعملية التصفية، ومن جهة نظر قيمة منشأة الأعمال فإن أقل قيمة ممكنة هي قيمة تصفيتها، وبعبارة أخرى فإن أسوأ سيناريو من منظور القيمة هو إنهاء نشاط المنشاة وتصفية أصولها، والوفاء بالتزاماتها ثم توزيع الباقي على جملة الأسهم.

8- القيمة القابلة للتأمين

القيمة القابلة للتأمين مباشرة وواضحة جدا، فهي ببساطة القيمة بالجنيهات للأجزاء القابلة للتلف من أصل ما، التي سيتم التأمين عليها لتعويض المالك في حالة الخسارة.[2]

9- قيمة الإحلال

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 58.

[2]-نفس المرجع السابق ، ص: 59.

القيمة الإحلالية للأصل هي تكلفة تملك أصل جديد ذي منفعة مساوية، وتقدير التكلفة الإحلالية يأخذ في عين الاعتبار الكيفية التي سيتم بها استبدال الأصل بمواد احدث وتكنولوجيا متطورة، والقيمة الإحلالية ليست هي قيمة إعادة الإنتاج، فالأخيرة هي تكلفة الأصل المكرر بناءا على الاسعار الجارية، وتستخدم قيمة الإحلال وتكلفة إعادة الإنتاج غالبا في تقييم الأصول المادية، التي لا تنتج دخلا مباشرة مثل: الاثاث، المعدات، والتجهيزات.

10- قيمة النفاية

هي المبلغ الممكن تحقيقه عند بيع الاصل أو التصرف فيه بأية صورة أخرى، بعد ان يصبح عديم الفائدة للمالك الحالي ويتقرر إخراجه من الخدمة، وتختلف هده القيمة عن مفهوم قيمة الخردة التي تفترض أن الأصل أصبح عديم النفع لأي شخص أو في أي غرض.[1]

المطلب الثاني: تعاريف القيمة العادلة.

1- تعريف بيان مفاهيم المحاسبة المالية المقترح الصادر عن مجلس للقيمة العادلة:

القيمة العادلة لأصل أو التزام هي المبلغ الذي يمكن أن يشتري به أو يباع دلك الأصل في معاملة جارية، بين أطراف متراضية أي ليس في عملية جبرية أو بيع تصفية.[2]

2- القيمة العادلة مفهوم أوسع من القيمة السوقية، ويقصد بالمفهوم الأخير السعر الممكن الحصول عليه مقابل أصل ما (أو التزام ما) في سوق نشطة، والسوق النشطة هي سوق مماثلة للسوق الرأسمالية الكفء، وتكون السوق الرأسمالية كفء إذا كانت المعلومات متاحة على نطاق أوسع وبتكلفة زهيدة للمستثمرين،

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 59.

[2]- د/طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة . شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية الجزء الثالث . الأدوات المالية .** الدار الجامعية . الإسكندرية، طبعة 2006، ص: 147.

وتعكس أسعار الأوراق المالية كل المعلومات الوثيقة الصلة والممكن التحقق منها، ولذلك فإن نشاط السوق أو عدمه يتوقف على اتساع وعمق السوق ومدى حسن تنظيمها.[1]

3- القيمة العادلة:

هي مبلغ يمكن مبادلة أصل به، أو تسوية التزام ما بين طرفين متراضين في معاملة متوازنة.

4. مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي:

يعرف البعض القيمة السوقية العادلة: بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل: التصفية، الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها البعض الآخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل، و هدا من بائع راغب في البيع إلى مشتري راغب في الشراء، و كلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة، ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرفها بأنها: " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع، وهدا حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وأن يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية."[2]

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي: " هي مبلغ تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 147.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 151.

التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوافر لكل منهما على المعلومات الكافية، وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة."[1]

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها:

" المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع، يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن."[2]

وتعرف الصفقة المتوازنة في هدا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير دوي علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب، وكلاهما يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، يبنى التسعير في مثل هده الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لأن التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية.

* وقد عرفها معيار المحاسبة الأمريكي رقم (107) على أنها "قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هده العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري."[3]

وعرفها مجلس المعايير المحاسبية في جمهورية العراق من خلال القاعدة المحاسبية رقم (14)الصادر عنه بأنها (القيمة المعقولة التي يمكن أن يستبدل بها موجود من قبل ومشتري وبائع مطلعين وراغبين في التعامل بنفس سياسة تعامل مع الغير مباشرة).[4]

. ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم(07) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره،ص: 151.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 152.

- د/صفاء احمد العاني،أ/منى كامل، "**دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**"، المؤتمر العربي [3]السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، يومي17/16 ابريل 2014،جامعة الدول العربية . بغداد . جمهورية العراق، ص: 08.

[4]- نفس المرجع السابق، ص: 08.

" هي المبلغ الذي يمكن به شراء (أو تحمل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أو تسوية) في صفقة حالية بين طرفين راغبين في إتمام الصفقة، أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية."[1]

ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة:

. أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن، بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها، مثلا: إذا كانت شركة تشتري بعض الأراضي بمبلغ قدره مليون جنيه، فإنه يتوقع حينئذ أن البائع لم يكن قادرا على[2] الحصول على سعر أعلى من مشتري آخر، وأن المشتري لم يكن قادرا على إيجاد قطعة أرض مساوية بسعر أدنى، وهكذا فرقم تكلفة الشراء في تاريخ الشراء في تاريخ الشراء، يحتمل أن يمثل عن قرب القيمة السوقية في ذلك التاريخ، ولكن إذا افترضنا أن الصفقة تمت بين الشركة المشترية وطرف ذو علاقة، حيث يكون فيه أحد الأطراف في الصفقة متمكن من السيطرة على قرارات الطرفين، فإذا بائع الأرض هو أيضا المدير التنفيذي للشركة المشترية وأنه مساهم بنحو 70 بالمائة، من رأس مال الشركة فإن القيمة السوقية للأرض قد تكون مثلا 750 ألف جنيه ولكن الصفقة تتم بسعر أعلى وليكن مليون جنيه، ودلك حتى يستفيد البائع بميزة وضعه في الشركة لتحقيق ربح شخصي ولو على حساب الشركة، وعلى العكس من ذلك إذا افترضنا أن القيمة السوقية للأرض هي 1.3 مليون جنيه وأن البائع قرر بيعها بسعر منخفض قدره مليون جنيه في محاولة لخفض الالتزام الضريبي على المكاسب الرأسمالية أو لأي سبب آخر، وفي كلتا الحالتين فإن حسابات الشركة تكون مضللة ولا تعبر قيمة الأرض عن القيمة العادلة.

. أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلقة على الحقائق الأساسية ذات الصلة ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 152.

4- نفس المرجع السابق، ص: 153 . 154.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة:

حيث يشترط أن تكون هده الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة. لأن البائع يكون مجبر على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية استعمال القيمة العادلة.

1. الأهداف:

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية، أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود، وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام المنشأة بتطبيق القيمة العادلة ولمعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:

. اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات، وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.

. التخطيط لأعمال المنشأة.[1]

. إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم، المستثمرين والمقرضين.

1- خالد عبد الرحمن يونس، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد السهم . دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية .**" رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم:المحاسبة والتمويل .كلية التجارة . الجامعة الإسلامية . غزة . فلسطين، 1432هـ. 2011 م، ص: 28.

. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.

. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

وعليه فإن القيمة العادلة ومحاسبتها جاءت لتشكل تغيرا نوعيا، من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.[1]

2. الأهمية:

تتمثل أهمية القيمة العادلة فيما يلي:

– تحسين إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة؛

– توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة، وهدا بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة؛

– القيمة العادلة تعكس تأثير قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أو مديونية الالتزامات، وكذا قرارات تملك أو بيع الأصول وتكبد أو تسوية الالتزامات على أداء الكيان؛

– تثبت المكاسب والخسائر من التغيرات في السعر عندما تحدث؛

– تتطلب معرفة الأسعار السوقية الجارية لتقرير المبالغ المثبتة، وهو ما قد يتطلب استبعاد بعض البنود ويمكن أن يؤدي هدا لحدوث مشاكل اعتمادية أو موثوقية؛

– تعكس القيمة العادلة بسهولة تأثيرات معظم استراتيجيات إدارة المخاطر؛

[1]- خالد عبد الرحمن يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

المبحث الثاني: الإطار المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة.

وفي هذا المبحث سوف نقوم بعرض الإطار المحاسبي لتطبيق القيمة العادلة، وهذا من خلال عرض كيفية تقديرها وقياسها وتسويتها المحاسبية.

المطلب الأول: وثاقة صلة القيمة العادلة واعتمادياتها.

– لقد دأب المحاسبون طويلا على استخدام قيمة التبادل عند قياس الأصول والالتزامات عند نقطة الإقرار المبدئي، وفقا لبيان القوائم المالية المقترح الصادر عنFASB:المعاملة في السوق هي الباعث والحافز الأكثر شيوعا للإثبات والاعتراف المحاسبي. ويتقبل المحاسبون في العادة أسعار التبادل الفعلية باعتبارها قيمة عادلة عند قياس تلك المعاملات، ما لم توجد أدلة مقنعة على غير دلك، و الواقع أن الشرط العادي لاستخدام القياس بخلاف سعر التبادل ينبع من استنتاج مؤداه أن السعر المصرح به لا يمثل القيمة العادلة وقد يكون لدى مدراء كيان ما معلومات تؤدي بهم إلى الاعتقاد بأن أصلا ما سوف يثبت في النهاية أنه أكثر قيمة (أو يثبت التزام ما أنه أقل عبئا)، مما يشير إليه السعر المدفوع في معاملة تبادل.

وبالمثل قد يمتلك موظفو كيان ما مهارات خاصة غير متاحة لأشخاص آخرين، ولا يوفر أي من هاذين الشرطين أساس للقياس عند الإقرار المبدئي يختلف عن المبلغ المدفوع أو المستلم فعليا، كما لا يوجد سبب منطقي لاعتناق وجهة نظر مختلفة في عمليات القياس التالية عن النظرة وثيقة الصلة بالقياسات عند الإقرار المبدئي، والمعلومات التي تكون وثيقة الصلة عند الإقرار المبدئي لا تصبح اقل وثاقة إذا تم إخضاع الأصل أو الالتزام لصلة قياس من نوع

– ومع ذلك يشعر المحاسبون بعدم الارتياح حيال استخدام القيمة العادلة في القياس التالي (اللاحق) ويعود أهم سبب لذلك إلى أنه بالنسبة لمعظم الأصول يصعب تحديد القيمة العادلة خاصة في غياب سوق نشطة.[1]

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . الأدوات المالية** . مرجع سبق ذكره، ص: 148 . 149.

وفي مجال المحاسبة تبنى عمليات القياس على تقدير يشكل في جوهره عملية غير دقيقة، وقياس القيمة الحالية .كبديل لقياس القيمة العادلة . يكسب تقدير قيمة الأصل المزيد من الصعوبة، وقد يصل المحاسبون إلى استنتاجات مختلفة بشأن توقيت ومقدار التدفقات المستقبلية والتسويات المناسبة لعدم التأكد والمخاطرة ويجعل هدا من الصعب التوصل إلى مبلغ موضوعي وقابل للتحقق منه تماما.

– يتمتع نموذج قياس القيمة العادلة بوجاهة نظرية ولكنه كثيرا ما يفتقر للموثوقية، وكثيرا ما يقوم المحاسبون بالمفاضلة بين وثاقة الصلة والاعتمادية (أي بين الملائمة والمصداقية أو الموثموقية).

وتكون للمعلومات صفة وثاقة الصلة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو إلى الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة أو الاعتمادية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز، ويكون بمقدور المستخدمين الاعتماد عليها في أنها تمثل بشكل عادل ما تدعى أنها تمثله، وما يمكن أن يتوقع بشكل معقول أن تمثله.

ويجب الموازنة بين وثاقة الصلة والموثوقية، وسوف يتفاوت الوزن المعطي لكل منهما من موقف لآخر ففي بعض المواقف قد تكون وثاقة الصلة أهم من الاعتمادية والعكس في مواقف أخرى.[1]

ومع ذلك لا يمكن في أي ظرف من الظروف التصفية بأي من وثاقة الصلة أو الاعتمادية بالكامل ولذلك لا يمكن استخدام مفهوم قياس القيمة العادلة في المواقف والأحوال التي تكون القيمة السوقية فيما غير متاحة أو التي لا تكون للقياسات الخاصة بنموذج القيمة الحالية الموثوقية المنشودة.

المطلب الثاني:تقدير القيمة العادلة.

رأي مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASBالذي يتطلب استخدام القيمة العادلة يشمل تدرجا لتقديرات للقيمة العادلة: والملخص الأحداث لهذا التدرج يوجد في الفقرات (68 . 70) من بيان (معيار) المجلس رقم (140) و الذي يشمل موضوع:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 149.

Accounting for transfers and servicing of financial Assets and extinguishments of liabilities

وقد تضمن هذا التدرج ما يلي:

-" الأسعار المأخوذة عن السوق في أسواق نشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة، وسوف تستخدم كأساس للقياس إذ كانت متاحة، وإذا كانت متاحة فإن القيمة العادلة تكون ناتج: عدد الوحدات التجارية مضروبة في سعر هدا السوق."

وتعرف السوق النشطة بأنها: السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية:

- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة؛

- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت؛

- تكون الأسعار متاحة للجمهور؛

-أما إذا لم توجد أسعار السوق هده فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هده الظروف، وتقدير القيمة العادلة يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة ونتائج الأساليب الفنية لتقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة. ونماذج تسعير الخيارات، أسعار المصفوفة والتحليل الأساسي (يتدرج التحليل الأساسي من أعلى إلى تحليل ظروف الاقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة وأخيرا تحليل ظروف وأوضاع الشركة).

وتكون أساليب التقييم لقياس الأصول و الخصوم المالية والأصول والخصوم الخدمية متفقة مع هدف القياس للقيمة العادلة، فهده الأساليب تتضمن الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تقديراتهم للقيم والإيرادات المستقبلية والمصروفات المستقبلية، وبما في ذلك افتراضات حول معدلات الفائدة والعجز عن السداد وإعادة السداد والتقلب، وعند قياس الخصوم المالية والخصوم الخدمية بالقيمة العادلة فإن الهدف هو تقدير قيمة الأصول المطلوبة حاليا من أجل:

- تسوية الخصوم مع صاحبها؛

- تحويل الخصوم إلى منشأة ذات وضع دائن متقارن؛

وتقديرات التدفقات النقدية المتوقعة إن استخدمت لتقدير القيمة العادلة فإنها تكون على أساس الافتراضات المعقولة والمؤيدة وكذلك الاعتراضات، وجميع الأدلة المتاحة تؤخذ في الاعتبار عند وضع تقديرات للتقديرات النقدية المتوقعة.

والوزن المعطى للدليل سوف يتوافق مع الدرجة التي يمكن بها التحقق موضوعيا منه، وإذا قدر مدى معين سواء للمبالغ أو التوقيتات للتدفقات النقدية المحتملة، فإن احتمال العائدات الممكنة سوف تعتبر إما مباشرة إذا طبق مدخل التدفقات النقدية المتوقعة، أو بطريق غير مباشر من خلال معدل الخصم المعدل بالمخاطرة، وذلك إذا تحددت أفضل تقديرات للتدفقات النقدية.

وهكذا يقوم تقدير القيمة العادلة على مبدأين:

* **المبدأ الأول**: إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية"فلا شيء آخر يؤخذ به"

* **المبدأ الثاني**: إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فإنه يجب في هذه الحالة: "استخدام أفضل للأساليب المتاحة، والتي تكون أفضل تقريب للقيمة العادلة."

Use the available technique that will best approximate fair value

كيف يمكن للمحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة عند عدم وجود سوق؟

وقد اعترف المجلس طويلا بأن التقديرات الداخلية للمنشأة للتدفقات النقدية المتوقعة، هي التي يمكن أن تكون المعلومات الوحيدة المتاحة، والتي يمكن من خلالها تقدير القيمة العادلة،وفي الفقرة (38) من بيان المفاهيم رقم (07) لاحظ المجلس أن: "الأخذ بالقيمة العادلة كهدف لقياس القيمة الحالية لا يعوق استخدام المعلومات والافتراضات القائمة على أساس توقعات المنشأة، وكأمر عملي فإن المنشأة التي تستخدم التدفقات النقدية في القياس المحاسبي غالبا ما يكون لديها معلومات قليلة أو ليس لديها معلومات عن بعض أو كل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تقييم القيمة العادلة لأحد الأصول أو الخصوم، في تلك الظروف . فإنه يجب على المنشأة أن تستخدم المعلومات المتاحة دون تكلفة أو جهد غير

لازمين في وضع تقديرات التدفقات النقدية، واستخدام الافتراضات الخاصة بالمنشأة حول التدفقات النقدية المستقبلية تكون مطابقة لتقدير القيمة العادلة . طالما توجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة، فإذا وجدت مثل هده البيانات فعلى المنشأة أن تعدل افتراضاتها لإدخال معلومات السوق في الاعتبار."

وقد خلص مجلس معايير المحاسبة المالية إلى "أن القيمة العادلة هي الثمن الذي يتنقل به أصل أو التزام من حائز أو ملتزم إلى آخر، وهدا المبلغ يسهل مشاهدته في الأسواق المستقرة، ولكن قد يصعب تقديره في حالة عدم وجود هذه الأسواق، ومع هدا فإن كثير من العناصر يمكن تقديرها على أساس توقعات المنشأة وباستخدام أساليب ومعلومات مألوفة، وفي ظل غياب دليل بأن المشاركين في السوق سيكون لهم توقعات مختلفة حول التدفقات النقدية، فإن النتيجة تكون التوصل إلى أفضل تقدير للقيمة العادلة "متاح" ويضع بيان المفاهيم رقم (07) هدف هو: تقدير القيمة العادلة باستخدام أفضل الأدوات المتاحة في ظل الظروف القائمة، ومع هذا يعترف المجلس بأنه ـ مع غياب صفقات ملحوظة في السوق ـ فإن التقدير يحتاج إلى حكم شخصي هام وستكون النتيجة غير دقيقة.

. ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المنشأة أو يتحملوا التزاماتها؟

.كيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟

وفي عمله بشأن بيان المفاهيم رقم (07) ومشروعات أخرى، وجد مجلس معايير المحاسبة المالية أن التقييم المحاسبي للقيمة العادلة يجب أن يبدأ بمجموعة من الافتراضات، و لذلك توجد حاجة إلى إطار مرجعي يمكن من تحديد العناصر و تطبيق المبادئ، ويعكس الإطار المرجعي هنا توقعات حول كيفية عمل السوق إذا وجدت واحدة من:

***مشتري الأصل**: (أو المنشأة التي تتحمل أحد الالتزامات).

لديه استخدام للصنف بحالته الجارية والقدرة على استخدامه، فادا كان الصنف ماكينة فانه يفترض أن المشتري يعمل في مجال تجارة الإنشاءات أو تجارة المعدات المستخدمة وبالنسبة للمستثمرين الدين لا يفهمون في هدا الصنف فإنهم ليسو جزءا من هدا السوق (كما يذكر المجلس).[1]

***مشتري الأصل**: (أو المنشأة التي تتحمل أحد الخصوم).

سيضع الصنف في أعلى وأفضل استخدام، وهدا الافتراض له أهميته الخاصة بالنسبة للأصول الثابتة مثل العقارات، ومع هدا فإن المشترين للأرض في هده المنطقة يهتمون بمستقبلها بالنسبة للتطور العمراني أو التجاري، ويحدد الأسعار على هدا الأساس، والقيمة العادلة يجب أن تدخل الافتراضات حول التطور بدلا من استمرار العمل في الزراعة.

***مشتري الأصل**: (أو المنشأة التي تتحمل أحد الخصوم).

يمكنه الحصول على معلومات معقولة في حالة الصنف، وحالات عدم اليقين المحيطة بالتدفقات النقدية المحتملة، وبلغة اقتصاديات التمويل لا يوجد عدم تماثل هام في المعلومات بين طرفي الصفقة، فعلى سبيل المثال: إذا كان الصنف ماكينة فإنه يفترض للمشتري أن يتمكن يعرف أن بها تسرب زيت، وأنها استخدمت عدة آلاف من الساعات في الخدمة.

***مشتري وبائع الأصل**: (أو المنشأة التي تسعى إلى إنهاء أو تحمل أحد الخصوم).

سوف يعقدان الصفقة في السوق الأكثر مزايا، وبشرط أن يكون له القدرة على الدخول في هذه السوق.

[1]- د/طارق عبد العال حماد،**الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 152 - 153.

المطلب الثالث: قياس ومحاسبة تسوية القيمة العادلة.

1. قياس القيمة العادلة:

يشدد المعيار على أن القيمة العادلة تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا:

- لم تكن قابلية التغيير في نطاق أو مدى تقديرات القيمة العادلة المعقولة كبيرة بالنسبة لتلك الأداة.

- كان من الممكن تقويم واستخلاص احتمالات مختلف التقديرات الواقعة ضمن النطاق في تقدير القيمة العادلة.

ويوجد افتراض مسبق بأن القيمة العادلة يمكن قياسها على نحو موثوق فيه بالنسبة لكل الأدوات المالية (بما فيها الأدوات بغرض المتاجرة والمتاحة للبيع)، والافتراض المسبق يمكن التغلب عليه فيما يتعلق باستثمار في أداة حقوق ملكية:

- ليس لها سعر سوقي معلن في سوق نشط؛

- لا تصلح معها الأساليب الأخرى لتقدير القيمة العادلة بشكل معقول؛

وهذه تشمل الاستثمار الذي يكون في جوهره أداة حقوق ملكية، مثل حقوق المشاركة الخاصة بدون استحقاق محدد حيث يرتبط العائد بأداء المنشأة، والافتراض المسبق يمكن أيضا التغلب عليه فيما يتصل بالمشتري المرتبط بتلك الأداة ويجب تسويته بتسليمها.[1]

أن التشدد في المعيار (39) منصب على القياس الموثوق للقيم العادلة، فيما عدا حالات وظروف نادرة جدا، ويبدو الاستثناء مقصورا على استثمارات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار معلنة، ويعني دلك أن هناك افتراض مسبقا بأن كل أدوات الدين وكل المشتقات تقريبا يجب أن تكون قادرة على قياس القيمة العادلة، حتى إذا تضمن دلك استخدام النماذج وتقنيات التقدير الأخرى، وقد سبق وأن أفصحت

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الرابع . القياس والتقييم المحاسبي .** مرجع سبق ذكره، ص: 313. 314.

الشركات عن القيم العادلة لكل الأدوات المالية بموجب المعيار (32) حتى قبل صدور وتبني المعيار (39)، ولذا فإن الافتراض يجب أن يكون:

" أن القيم العادلة يمكن أن تشتق من أجل أغراض قياس بنود الميزانية."

* وعند البحث عن قياس موثوق للقيمة العادلة، ينبغي أن تؤخذ الأمور التالية في الاعتبار:

– الأسعار المعلنة و المنشورة في سوق عامة نشطة – للأوراق المالية؛

– أسعار الأدوات التي تم تقديرها بواسطة وكالة تقدير مستقلة، والتي يمكن تقويم مدخلات بياناتها بشكل موثوق لأنها آنية من أسواق نشطة؛

– سوق أداة مالية مماثلة؛

وعند تقييم الأسعار السوقية، يكون من المهم دراسة مستوى النشاط في سوق ما، وكذلك الكميات المتداولة ومدى استقرار وعراقة السوق.[1]

وفي معظم الأحوال، وتكون المنشأة قادرة على إجراء تقدير موثوق فيه للقيمة العادلة لأداة مالية معينة، ويشكل استخدام التقديرات الموثوقة جزءا أساسيا من إعداد القوائم المالية ولا يفوض وثوقيتها، ويشترط المعيار الإفصاح عن الأساليب والافتراضات المطبقة عند تقدير القيم العادلة.

*** أي الأصول والالتزامات يجب أم تقاس بالقيمة العادلة؟**

لقد خلص مجلس معايير المحاسبة المالية في المملكة المتحدة إلى جانب لجنة التوجيه المشتركة، حول الأدوات المالية التابعة للجنة معايير المحاسبة الدولية و المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، إلى أن قياس الأدوات المالية بالقيم العادلة فكرة آن أوانها، وتركز تلك الاستنتاجات فقط على الأصول و الالتزامات المالية، ولم تفكر أي من الجهات الواضعة للمعايير في تغيير أساس قياس الأصول والمطلوبات غير المالية إلى

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الرابع . القياس والتقييم المحاسبي .** مرجع سبق ذكره، ص: 314.

القيمة العادلة، ولقد جعلت التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين،و التي تشمل ازدياد تقلب الأسعار مثل: معدلات الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، وإدخال المشتقات وغيرها من الأدوات المعقدة، موضوع كيفية قياس الأدوات المالية موضوعا حرجا.[1]

*** أساليب قياس القيمة العادلة:**

أولا: بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية.[2]

بين مجلس معايير المحاسبة الدولية كيفية قياس القيمة العادلة كما يلي:

– يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة؛

– إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة بالنسبة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة، والأدوات المالية ذات معدل فائدة متغير؛

وقد تستخدم الطرق التالية:

. الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛

. خدمات التسعير من جهة خارجية؛

. نماذج التسعير الداخلية؛

. التدفقات النقدية المخصوصة؛

[1]– د/طارق عبد العال حماد،**الجزء الثالث . الأدوات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 163.

2- رضا إبراهيم صالح، "**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 02 المجلد 46، يوليو 2009، ص: 24 . 25.

ثانيا: بالنسبة للمعيار 157 الأمريكي.[1]

وقد نشر هذا المعيار في سبتمبر 2006 بعد أن كان أول مفهوم للقيمة العادلة في الولايات المتحدة الأمريكية، في المعيار 12 في مجال المحاسبة للأوراق المالية الاستثمارية وقد حدد ثلاثة طرق لقياس القيمة العادلة:

1- طريقة السوق:

الأسعار الملاحظة ومعلومات أخرى منبثقة من العمليات الحقيقية لأصل مشابه أو قابل للمقارنة، وهناك تقنيتان:

. سوق متعدد: مشتقة لسلسلة مقارنة.

. مصفوفة التسعير: تقنية رياضية تستعمل أساسا بالنسبة للسندات . الالتزامات . والتي لا تأخذ سعر محدد لسند لكن تستعمل من السندات المسعرة.

2- طريقة الدخل:

تستعمل تقنيات التقييم عن طريق الاستحداث، إما استعمال نموذج Black – Schlies - Mertonأو نموذج ثنائي الحد ونموذج Multieriod Excess Earning

لبعض الأصول المعنوية لتحويل التدفقات المستقبلية إلى مبلغ وحيد مستحدث.

3- طريقة التكلفة:

عبارة عن المبلغ الضروري لتعويض قدرة الإنتاج أو الخدمة لأصل، حيث تؤخذ التكلفة لشراء أصل بديل لاستخدام مقارن معدلة بالتدهور (الاهتلاك، التدني المحاسبي).

1- شعيب شنوف/أسماء زاوي، "**دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر، ص: 13.

ومن الضروري استعمال عدة تقنيات، ويجب ترجيح نتيجة كل تقنية للتوصل إلى تشابه السعر، فقياس القيمة العادلة هو النقطة التي تمثل الأفضلية في هذه الظروف، ويجب أن تكون الطريقة ثابتة، وعند حدوث تغيير في التقدير ويكون ملائم عندها يؤخذ في الاعتبار مبادئ المعيار المحاسبي الدولي.[1]

ويمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أسباب منها:[2]

. بموجب تعديل القيم التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية.

. تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة، والتي تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكل عادل بموجب التكلفة الاستبدالية، وهذا يعني إذا ما أرادنا امتلاك أصل جديد مثل آلة مثلا مماثلة من حيث الإنتاجية والحفاظ عليها فكم سوف أدفع لامتلاكها، نكون بذلك قد قمنا بقياس الأصل الموجود بقيمة عادلة، وهذا الأسلوب ملائم بالنسبة للأصول الثابتة.

. القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب الأكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة مثل المخزون السلعي المعد للبيع، مقارنة بسعر السوق المختار مع التكلفة المبنية على أساس التكلفة حسب (FIFO) أو المتوسط المرجح.

. التدفقات النقدية المخصومة . لمعرفة القيمة الحالية واستخداماتها في تحديد معدل العائد الداخلي FIFO.

2. محاسبة تسوية القيمة العادلة:

يتم إدراج كل المكاسب والخسائر الناشئة عن تغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل في فترة حدوثها، وتشمل المكاسب و الخسائر كل من:

---

[1]- شعيب شنوف/أسماء زاوي، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

2- بسمة سويد، "**دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية . القيمة العادلة)**"، دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة الجزائر،17جوان 2012، ص: 62.

– المكاسب والخسائر المحققة بالفعل، والناتجة من التصرف في الأصول المالية بغرض المتاجرة؛

– المكاسب والخسائر غير المحققة و الناشئة عن حدوث تغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية، وهدا بغرض المتاجرة بين تاريخي إعداد القوائم المالية (التاريخ السابق و التاريخ الحالي)؛

إن التسوية السابقة سوف تطبق عندما لا تكون الأداة جزءا من معاملة تحوط، وتسري قواعد معينة في المواقف التي تستخدم فيها محاسبة التحوط.

المبحث الثالث: الاعتراف و الإفصاح المحاسبي عن القيم العادلة.

من خلال هذا المبحث سوف نعرض الاعتراف والقياس المحاسبي عن القيم العادلة بالنسبة لكل الأدوات المالية والاستثمارات ومعلوماتها، ومن ثم عرض كيفية تحوط القيمة العادلة وفاعليتها، وفي الأخير التطرق إلى التغيرات في القيمة العادلة بعد تاريخ الميزانية العمومية.

المطلب الأول: الإفصاح عن القيمة العادلة.

1. إفصاح القيمة العادلة.

ينص المعيار SFAS107 (المعدل لSFAS133 بحيث يشمل متطلبات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية فيما يتعلق بكل الأدوات المالية الواردة في SFAS105 الملغى) على ضرورة قيام المنشآت بالإفصاح عن القيمة العادلة فيما يتعلق بكلفة الأدوات المالية، والتي يكون من الممكن عمليا تقديرها بما في ذلك الالتزامات، ويجب الإفصاح عن المعلومات الوصفية المتصلة بالقيمة العادلة للأداة، إذا تعذر إجراء تقدير للقيمة العادلة دون تكبد تكاليف باهظة.[1]

ويجوز لبعض الشركات دمج إفصاحات SFAS105وSFAS107 في هامش واحد، ويركز SFAS105 على المخاطرة بينما يركز SFAS107 على الإفصاح عن القيمة العادلة.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** . مرجع سبق ذكره، ص: 377. 378.

والتعديل الوارد في SFAS119 وSFAS107 ينص على وجوب تقديم معلومات عن القيمة العادلة إلى جانب القيمة المرحلة ذات الصلة حتى يتضح ما إذا كانت القيم تمثل أصولا أم خصوما، تم الإفصاح في أكثر من إيضاح وينبغي عرض جدول ملخص يحتوي على البيانات السابقة في إحدى هده الإيضاحات مع إجراء إحالة مرجعية لموضوع إيضاحات SFAS107 الأخرى، وبالإضافة لذلك يجب الإفصاح عن العلاقة بين المبالغ المرحلة وما يتم بيانه في الميزانية العمومية، ويجب التفرقة بين الأدوات المالية "التجارية" وتلك المصنفة على أنها "غير تجارية" عند الإفصاح عن القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة، يجب عدم تجميع أو دمج تلك القيمة سواء مع القيمة العادلة لأداة مالية غير مشتقة، أو مع أي أداة مالية مشتقة أخرى إلا بالقدر الذي يسمح به المعيارSFAS Interprétation39 .

والقيمة العادلة هي سعر التحويل في معاملة جارية (في غير حالات البيع الإجباري أو التصفية) بين طرفين لديهما الرغبة في إنجازها وإذا كان هناك سعر سوقي محدد متاح يجب استعماله إما إذا كان هناك أكثر من سعر سوقي واحد فإن ما يستخدم منها يجب أن يكون تابعا من السوق الأكثر نشاطا وديناميكية ويمكن التغاضي عن التأثير المحتمل لبيع الممتلكات الكبيرة و/أو الإصدارات ذات التداول البسيط على السعر السوقي لأغراض هدا البيان أما في حالة عدم توافر أسعار سوقية محددة فيمكن الاستعانة بأفضل تقدير للإدارة للقيمة العادلة اعتمادا على بعض الأسس منها:[1]

- نماذج التسعير المصفوفة؛

- نماذج التسعير الخيارية؛

- الأدوات المالية ذات الخصائص المتماثلة والمضبوطة وفقا للمخاطر التي تنطوي عليها؛

- الأدوات المالية ذات تقنيات التقويم المتماثلة (أي القيمة الحالية) المضبوطة وفقا للمخاطر التي تنطوي عليها؛

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** . مرجع سبق ذكره، ص: 377. 378.

ويحتوي ملحق (أ) لـ SFAS107 على نماذج لإجراءات وخطوات تقدير القيمة العادلة، وإذا وجد أن القيمة المرحلة للمبالغ المستحقة السداد والقبض قريبة من القيمة العادلة لا يكون الإفصاح مطلوبا، وإذا تعذر إجراء تقدير للقيمة العادلة دون تكبد تكاليف باهظة ينبغي الإفصاح عما يأتي:

-المعلومات الوثيقة بتقدير القيمة العادلة مثل المبلغ المرحل وسعر الفائدة الفعلي الاستحقاق؛

-الأسباب المبررة لعدم عملية تقديم القيم العادلة؛

ولا يغير SFAS107 أية متطلبات أخرى للمبادئ المحاسبية المتعارف عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية باستثناء تلك الواردة في فقرة 8، وتستثني الفقرة المذكورة أنواعا معينة من الأدوات المالية بما في ذلك المعاشات ومزايا ما بعد التقاعد والتعويض المؤجل والدين الملغى وعقود التأمين وعقود الاستئجار والتزامات الضمان وغيرها، ورغم التنويعات المحتملة في التعريفات فإن المبالغ المحسوبة طبقا لمتطلبات GAAP تفي بمتطلبات SFAS107 .

ويجب إجراء إفصاحات فيما يتصل بكل عام مدرج لأغراض المقارنة ويجوز أن يتم ذلك إما في سياق القوائم المالية أو في الإيضاحات، كما ينبغي أيضا الإفصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة.[1]

2. الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة.

يتطلب المعيار SFAS107 الإفصاح عن القيمة العادلة بالنسبة لكل الأدوات المالية والاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية مستعدة، ولأن المعيار SFAS115 تجاوز هده المتطلبات بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو المتاحة للبيع، بأن إلزام بتعديل البالغ الواردة في الميزانية العمومية إلى القيمة العادلة والإضافة الوحيدة في المتطلبات المفروضة في المعيار SFAS107 تنطبق على الاستثمارات في سندات يحتفظ بها حتى الاستحقاق، وبالنسبة لهذه فإن افصاحات إضافية بالقيمة العادلة تكون مطلوبة، ما لم يطبق الاستثناء المقرر في هدا المعيار (بخصوص عدم عملية الحصول على معلومات القيمة العادلة)، وقد

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 379.

استبعد المعيار SFAS126 متطلبات الإفصاح بالنسبة لمعظم المنشآت غير العامة ذات إجمالي الأصول الأقل من 100 مليون دولار.[1]

المطلب الثاني:تحوط القيمة العادلة.

1- تحوط القيمة العادلة.

هو تحوط مستخدم في خفض درجة التعرض لتغيير في القيمة العادلة لكل أو جزء من أصل أو التزام معترف به، أو التزام ثابت غير معترف به أو التزام ثابت بعملة أجنبية أو ورقة مالية متاحة للبيع، والتي تكون راجعة لمخاطرة معينة.

2- فاعلية تحوط القيمة العادلة.

2-1- قياس فاعلية تحوطات القيمة العادلة:

بالإضافة إلى شروط الفاعلية العامة فإنه يمكن افتراض عدم وجود فاعلية في عملية تغطية قيمة عادلة فقط بين أداة مالية تغل فائدة ومبادلة فائدة إذا تم الوفاء بكل الشروط التالية:

- تطابق تاريخ استحقاق الأداة وتاريخ انتهاء صلاحية المبادلة؛

- عدم وجود حد أدنى أو أقصى لسعر الفائدة المتغيرة للمبادلة؛

- الفترة الزمنية (3-6 شهور أو أقل)الفاصلة بين عمليات إعادة التسعير متكررة بدرجة تحمل على الافتراض بأن السعر المتغير هو سعر السوق.[2]

والسعر الثابت على البند موضع الحماية أو التغطية لا يشترط أن يتطابق بالضبط مع السعر الثابت للمبادلة فالأسعار الثابتة والمتغيرة للمبادلة يمكن تغييرها بنفس المقدار فعلى سبيل المثال:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** . مرجع سبق ذكره، ص: 242.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 405.

دفعة المبادلة القائمة على Libor ومبلغ المبادلة المتحصل القائم على سعر ثابت قدره 05 بالمائة يمكن تغييرها إلى دفعة قائمة علىLibor 01 بالمائة ومبلغ متحصل مبني على 06 بالمائة.

2-2- عدم فاعلية تحوط أو تغطية القيمة العادلة:

إذا أشارت عملية التقويم أن التحوط ليس فعلا فإنه يجب عدم الإقرار بأي تسوية للمبلغ المرحل للبند موضع التحوط اعتبار من آخر تاريخ تم فيه إثبات وجود فاعلية، وإذا أمكن التعرف على الحدث الذي تسبب في تغيير الفاعلية يمكن عندئذ تسوية المبلغ المرحل بناء على قيمة التغيير في القيمة العادلة الذي حدث قبل وقوع ذلك الحدث، وإذا تم وقف عملية تغطية القيمة العادلة بسبب عدم تأهل التزام منشأة بعد الآن فإن أي أصل أو التزام مقربة يجب إلغاء الإقرار به والإقرار بالمكسب أو الخسارة ضمن المكاسب.[1]

3- وقف عملية تحوط القيمة العادلة:

يجب ألا تستمر المعالجة المحاسبية لعملية تغطية القيمة العادلة في حالة وقوع أي مما يأتي:

- عدم استيفاء المعايير؛
- انتهاء صلاحية الأدوات المشتقة أو بيعها أو فسخها أو ممارستها؛
- إلغاء التصنيف؛[2]

في حالة التوقف عن تحوط القيمة العادلة يجوز تصنيف علاقة تحوط جديدة ذات أداة تحوط مختلفة و/أو بند مختلف مشمول بالتحوط طالما تم الالتزام بالمعايير الواردة في المعيار SFAS133.

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية** . مرجع سبق ذكره، ص: 406.

[2] - نفس المرجع السابق، ص: 405.

*** هبوط القيمة:**

تخضع كافة الأصول والالتزامات المصنفة كوسائل لتغطية القيمة العادلة لمتطلبات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP الاعتيادية المتصلة بهبوط القيمة، ومع ذلك لا ينبغي تطبيق تلك الاشتراطات إلا بعد تسوية المبالغ المرحلة من أجل إجراء محاسبة التحوط الخاصة بالمدة، وحيث أن أداة التحوط تعتبر أصل أو التزام منفصل فإن قيمتها العادلة لا تؤخذ في الاعتبار عند تطبيق معايير هبوط القيمة على البند المشمول بالتحوط أو التغطية.

4- المكاسب والخسائر المتولدة عن عملية التحوط:

4-1- بيان المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عمليات تحوط القيمة العادلة:

يكون أسلوب المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر المتصلة بتحوطات القيمة العادلة كما يأتي:

- بالنسبة للبند المشمول بالحماية أو التحوط يتم الإقرار بالمكاسب والخسائر ضمن المكاسب حتى أن كانت تدرج في المعتاد ضمن فئة أنواع الدخل الشامل الأخرى في حالة عدم إسباغ الحماية عليها ـ مثلا: المكاسب و الخسائر المتولدة من ورقة مالية متاحة للبيع يتم دمجها مع الدخل إذا كان الأخير موضع تغطية وحماية ويتم تسوية المبلغ المرحل للبند المشمول بالتغطية حسب المكاسب والخسائر الناتجة عن البند المشمول بالتغطية والحماية.

وتكون الفروق بين المكاسب والخسائر المتولدة من البند موضع الحماية وأداة الحماية أو التحوط نابعة من استعاد مبالغ من تقويم فعالية التحوط أو من عدم الفعالية، ويجب الإقرار بهده المكاسب والخسائر ضمن المكاسب في الوقت الحاضر.[1]

4-1- المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر المتولدة من تحوطات القيمة العادلة:

تكون المعالجة المحاسبية للمكاسب والخسائر على تحوطات القيمة العادلة كما يلي:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 404.

. على أداة التحوط: يتم الإقرار بها وإثباتها ضمن المكاسب؛

. على البند موضح التحوط يتم الإقرار بها وإثباتها ضمن المكاسب؛

حتى لو كانت المكاسب أو الخسائر سوف تدرج في المعتاد ضمن أنواع الدخل الأخرى إذا لم تكن موضع تحوط؛

وتنظيف القاعدة السابقة على حالة الاستثمارات (المصنفة على أنها متاحة للبيع) التي يتم تجميع (أوتراكم) المكاسب والخسائر غير المحققة عنها مباشرة في حقوق الملكية، وذلك في حالة اختيار هده الطريقة بشكل مناسب بواسطة المنشأة المصدرة للتقارير المالية حسبما يجيز المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

وفي جميع الأحوال بقدر ما تكون هناك فروق بين مبالغ المكسب أو الخسارة على التحوط والبنود موضع التحوط، فإن هده ترجع إلى المبالغ المستبعدة من فعالية التقدير، أو إلى عدم فعالية التحوط وفي كلتا الحالتين يتم الإقرار بها المكاسب الجارية.[1]

وكمثال:

تخيل أن هناك ورقة مالية متاحة للبيع، يتم تعديل مبلغها المسجل بمقدار مبلغ المكسب أو الخسارة الناتج من المخاطرة المتحوط منها، تحوط قيمة عادلة، ويفترض أن الاستثمار برمته تم إجراء تحوط له، ولكن من الممكن أيضا إجراء تحوط لجزء فقط من الاستثمار ويمكن بيان دلك كما يلي:[2]

. البند موضع التحوط: ورقة مالية متاحة للبيع؛

. أداة التحوط: عقد خيار بيع آجل؛

. الأساس: سعر الورقة المالية؛

[1]- ذكره نفس المرجع السابق، ص: 464.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 464. 565.

. الكمية المتفق عليها: 100 سهم من الورقة المالية؛

المطلب الثالث: التغيرات في القيمة العادلة بعد تاريخ الميزانية العمومية.

بمقتضى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . عموما لا تنعكس الأحداث التي تقع بعد تاريخ الميزانية العمومية . في الميزانية العمومية، ومع هدا فالإفصاح قد يكون ضروريا حيث أنه إذا . لم توجد هده المعلومات . فإن مستخدم القوائم المالية قد يكون مضللا، وبينما لم تأت صراحة في المعيار115 SFAS فإن التغيرات المفترضة في القيمة العادلة التي تحدث لاحقة لتاريخ الميزانية، ولكنها سابقة لإصدار القوائم المالية فإنه يجب أن يفصح عنها.

وأحيانا تكون التغيرات في القيمة العادلة ذات دلالة على سبب ضمني لتقلبات الأسعار، ومن المهم الإشارة إلى أن الانخفاض في قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع الموجودة في تاريخ الميزانية العمومية، الذي يوصي بأن نقصا في القيمة العادلة "غير مؤقت" قد حدث، فإذا كان النقص حدث فعلا بعد نهاية السنة كما استدل عليه من "أوراق إفلاس" حينئذ فإنه يتم الإفصاح عن الحدث، ولكنه لا ينعكس في الميزانية العمومية لنهاية السنة، ومع هدا فإنه وفي بعض الحالات . يتم النظر إلى الهبوط اللاحق على أنه "حدث مؤكد" ويقدم دليلا أن التصنيف أو المعالجة[1] الأخرى لبند ما في الميزانية العمومية لم يكن صحيحا، ومن ثم فإذا كان الهبوط في القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع في تاريخ الميزانية قد اعتبر محاسبيا على أنه مؤقت، (ومن ثم يجيء في التقارير ضمن الدخل الشامل الآخر)، وكذلك فإن هبوطا في آخر بعد تاريخ الميزانية قد يوحي بأن الهبوط في تاريخ الميزانية العمومية قد كان في الحقيقة نقصا دائما في القيمة، ويلاحظ أن أي هبوط آخر في القيمة بعد نهاية السنة لا يقيد في القوائم المالية، والسؤال الوحيد الذي يوجه هنا:

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 229 . 230.

***ما إذا كان الهبوط الذي حدث قبل نهاية السنة كان ينبغي معالجته كنقص دائم في القيمة وليس تقلبات سوقية مؤقتة؟**

فإذا كان واضحا أن نقص القيمة في نهاية السنة كان فعلا بطبيعته، حينئذ فإنه ينبغي أن تعدل القوائم المالية لتعكس هده الخسارة ضمن المكاسب، وفي حالة عدم وجود أساس كافي للوصول إلى هذه الخلاصة فإن المسار المناسب للعمل هو عدم تعديل القوائم، ولكن فقط الإفصاح عن التغير الجوهري في القيمة العادلة الذي حدث تاليا لنهاية السنة المالية، وينبغي كذلك أن يكون واضحا لنا أن الهبوط الأخير كان يعتبر نقصا دائما في القيمة، وأنه سينعكس في المكاسب في القوائم المالية للسنة التالية، وينبغي كذلك أن يكون واضحا لنا أن الهبوط الحادث قبل نهاية السنة لم يكن معتبرا نقص دائم في كذلك الوقت.

وقد لاحظ فريق مجلس معايير المحاسبة الماليةSFAS أنه عندما تقرر المنشأة بيع ورقة مالية مصنفة "متاحة للبيع" ذات قيمة عادلة أقل من التكلفة في نهاية السنة، وأنها لا تتوقع بشكل معقول استعادة القيمة قبل حدوث البيع . حينئذ فإن تخفيضا بسبب هبوط "غير مؤقت" يتم وصفه، وهدا يكون أكثر ضرورة إذا كانت صفقة البيع الفعلية المتوقعة في نهاية السنة تحدث قبل إصدار القوائم المالية.[1]

[1]- د/طارق عبد العال حماد، **الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية .** مرجع سبق ذكره، ص: 231.230.

خلاصة الفصل:

إن القيمة العادلة هي مقياس لمعرفة وضع الأصول والالتزامات للوحدة الاقتصادية، لذا اعتمادها يمكننا من معرفة الوضع المالي للمؤسسة والموقع الحقيقي في السوق، وهذا حتى تتمكن من تقديم تقارير مالية جيدة لأن للقيمة العادلة أثر كبير على جودة التقارير المالية، وهذا لكونها تصحح لنا صحة المعلومات التي تحتويها عناصر التقارير من قوائم مالية، بعد إجراء عملية تقدير وقياس لعناصر الأصول والالتزامات المتعلقة بالمنشأة.

وعليه فللقيمة العادلة أهمية كبيرة حيث أنها جاءت لتحدث تغيرا نوعيا، من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية والوضوح من خلال قيامها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية، وهذا لتقديم تقارير ذات جودة عالية وخالية من الأخطاء ولها فعالية.

تمهيد:

في الفصلين السابقين قمنا بتسليط الضوء على القيمة العادلة والتقارير المالية (القوائم المالية)، بالشرح والتفصيل وهذا من الناحية النظرية، وفي الفصل الثالث والأخير سنقوم بدراسة ميدانية لمعرفة مدى تأثر التقارير المالية وبالأخص القوائم المالية بالقيمة العادلة على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم.

ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، وبالاجتهاد والتعاون مع محافظ الحسابات الأستاذ "مرحوم محمد علاء الدين" قمنا باقتراح وافتراض بعض الأمثلة للقيم العادلة، وهذا بالاعتماد على قيم القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم.

وبعد الافتراض والحساب والمقارنة بين القيم أجرينا تحليل لنتائج المقارنة والتعليق عليها والتأكد من صدق الاقتراحات واختبار الفرضيات.

المبحث الأول:لمحة تاريخية حول مؤسسة الميناء مستغانم.

يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري لعديد الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية وهذا من خلال تقديم مختلف الخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم ، تضم النشأة والتقديم والموقع الجغرافي لميناء مستغانم.

المطلب الأول: نشأة ميناء مستغانم.

1- النشأة الجغرافية للميناء

- لأنه كان خليجا صخريا حادّاً يمتدّ بين الرأس البحري لصلامندر والرأس البحري لخروبة استخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سمّيت المدينة "مستغانم"؛
- في سنة 1848م، أنشئ أوّل رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م؛
- انطلق أوّل مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة؛
- تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م انتهت بميلاد أوّل حوض للميناء؛
- بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م؛[1]

Mosta _ Port 1960

[1]- مصلحة تسيير الموارد البشرية . التكوين والتربص . مؤسسة ميناء مستغانم، سنة 2014.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

2 – النشأة القانونية لمؤسسة ميناء مستغانم.

يقدّم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م.

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP) وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة (CNAN)

فأصبح دورها منوطا بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- احتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88- 119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تمّ رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج.[1]

[1]- مصلحة تسيير الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: تقديم مؤسسة ميناء مستغانم.

1- تعريف المؤسسة

- **اسم المؤسسة:** مؤسسة ميناء مستغانم
- **النظام القانوني للمؤسسة:** مؤسسة عمومية اقتصادية/ شركة ذات أسهم
- **رأس المال الاجتماعي:** 000 000 500 1دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS
- **تاريخ التأسيس:** 14 أوت 1982م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م
- **تاريخ استقلالية المؤسسة:** 29 فيفري 1989 م.
- **المقر الاجتماعي:** الطريق الرئيسي إلى صلامندر ص ب: 131 مستغانم 27000
- **اسم ولقب المدير العام:** مولاي محمد.
- **هاتف:** 12 / 33.01.11 (045)
- **فاكس:** 33.01.15 (045)
- **الموقع على الإنترنت:** www.port-mostaganem.dz

3- الهيكل التنظيمي العام لمؤسسة ميناء مستغانم

3-1- شكل الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء . مستغانم .

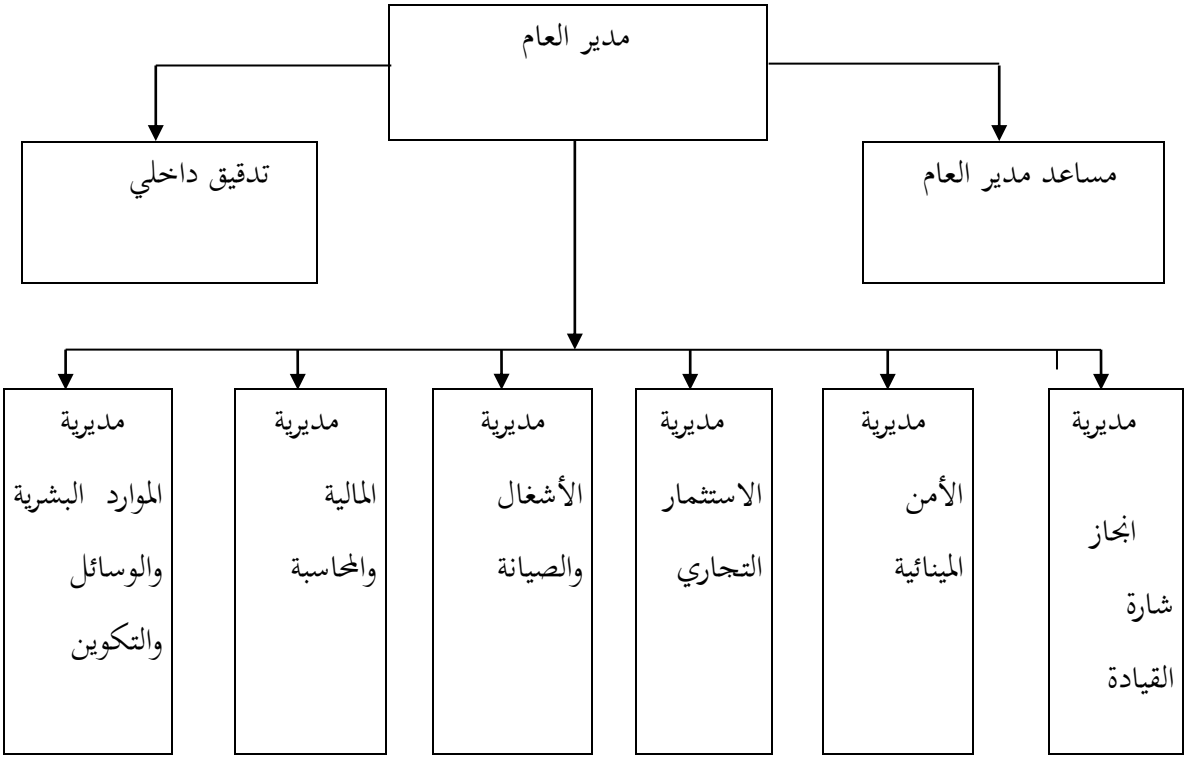

المصدر:خلية التدقيق الداخلي لمؤسسة ميناء . مستغانم . 2013.

3-1- شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم:

3-1-1- المديرية العامة:

وظيفتها التسيير، المراقبة، التنظيم والسهر الحسن للمؤسسة، ترتب وتراقب جميع مديريات المؤسسة وتفرض سلطتها عليها وتتكون من:

* **مدير العام**: وهو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة والمسؤول الأول في شكل الهرم القانوني للمؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة بمشاركة المدراء المنفذين والذين يصغرونه درجة في هيكل المؤسسة.

* **مساعد مدير العام**:ويعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة في كل الأعمال التي لها صلة بالمؤسسة.

* **التدقيق الداخلي**: هي على علاقة مباشرة بالإدارة العامة، وتتمثل مهامها في التأكد في احترام إجراءات التسيير، وكذلك تدقيق وفحص العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

3-1-2- مديرية الموارد البشرية : تهتم بتنظيم والتنسيق والمراقبة جميع الشؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل العامة للمؤسسة.

3-1-3- مديرية المالية والمحاسبة: وهي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة وذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة ومدى مطابقتها للأهداف المسطرة، وإحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة، وإمساك الدفاتر التجارية المبنية للنشاط التجاري.

3-1-4- مديرية الأشغال و الصيانة: وهي مديرية مختصة بالأشغال والصيانة ويقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل، والمتمثلة في توفير الإنارة ،تعبيد الطرق، بناء هياكل، النظافة، وإزالة الأخطار التي تهدد سلامة للعمال .

3-1-5- مديرية الاستثمار التجاري

وتقوم هذه المديرية بـ:

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع (الشحن، التفريغ، والتخزين)؛
- تسيير أملاك الدولة المينائية؛
- تسيير الإنشاءات المتخصصة؛
- متابعة تطور تقنيات الاستثمار المينائي والبحث عن الوسائل المناسبة لإدماجها بفاعلية داخل المؤسسة. [1]

[1]- خلية التدقيق الداخلي، مؤسسة ميناء مستغانم، سنة 2013.

3-1-6- المديرية الأمن المينائية: تقوم بتأمين حركة الملاحة (دخول سفن، خروجها، تحويلها من مركز رسوها لآخر) وتأمين الحدود المينائية.

3-1-7- **مديرية انجاز شارة القيادة.**

. مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم (EGPPM Filiale de l'EPM)

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.

ولدت هذه المؤسسة بموجب انعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكرّس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الاجتماع العام الاستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و مينائي صلامندر وسيدي لخضر.[1]

2- عدد العمال لسنة (2014)

– العمال الدائمون : 391 (20 امرأة + 371 رجلا) **والعمال المتعاقدون:** 319 (25 امرأة + 294 رجلا)

ينقسم عدد العمال الدائمين (391) من حيث التدرج في المسؤوليات إلى 69 إطارا و 62 مسيرا و260 منفذا، أما من الناحية المهنية الاجتماعية فينقسمون إلى 192 عاملا منتِجاً و47 عاملا تقْنِيا و152 إداريا، وكل هدا سنلخصه في الجداول التالية:

الجدول رقم (03): عدد العمال لسنة 2014.

البيان	الرجال	النساء
. العمال الدائمون	371	20
. العمال المتعاقدون	294	25

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مصلحة التكوين والتربص لمؤسسة ميناء مستغانم 2014.

[1] - خلية التدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (04): عدد العمال حسب الأصناف لسنة 2014.

الأقسام / البيان	من ناحية تدرج المسؤوليات			من الناحية المهنية الاجتماعية		
	الإطارات	المسيرين	المنفذين	المنتجين	التقنيين	الإداريين
العمال الدائمون	69	62	260	192	47	152

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف مصلحة التكوين والتربص لمؤسسة ميناء مستغانم .2014.

المطلب الثالث: الموقع الجغرافي لميناء مستغانم وتصميمه

يقع ميناء مستغانم من الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و56° شمالا وخطي طول 00°و 05° شرقا ويحتوي على:

1- كاسرة الأمواج: بطول 1830 متر.

2- المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12م.

3- الأحواض: وتتكون من حوضين:

3-1- الحوض الأول: بمساحة مائية تقدر بـ14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م.

3-2- الحوض الثاني: بمساحة مائية تقدر بـ16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22م .

4 – الأرصفة: تحوي على 10 محطات رسو بطول كلّي يصل إلى 296 1 متر خطي مقسمة كما يلي:

4-1- الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0).

4-2- الرصيف المغرب:412 متر خطي (المحطة 1، 2و3).

4-3- الرصيف الجديد:217 متر خطي (المحطة 8 و9).

4-4- رصيف الاستقلال:270 متر خطي (المحطة 4 و5).

4-5- الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و7).

5- أرضية التخزين: بمساحة 44,430 م.

6- مرأب السيارات : بمساحة 24,000 م.

7- مرأب الحاويات: بمساحة 000 15م وقدرة المعالجة 000 15حاوية سنويا.

8- المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 455 7م، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية.

9- طرق والمواصلات : وتتكون من :

9-1- الطريق الأرضي: 885 4 متر خطي.

9-2- السكة الحديدية:747 3 متر خطي(كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية...).

المبحث الثاني: دور وآفاق مؤسسة ميناء . مستغانم .

باعتبار مؤسسة ميناء مستغانم مؤسسة عمومية اقتصادية، تقوم بتسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف كما أنها تتسم بمميزات وخصائص، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث إلى جانب عرض التسهيلات المينائية والإنشاءات المتخصصة وإبراز أهم المشاريع والتحديات المستقبلية.

المطلب الأول: أهداف وخصائص المؤسسة.

1- أهداف ميناء مستغانم

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).
- كون الآذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.[1]

2- مميزات ميناء مستغانم

- موقع جيو إستراتيجي هام.
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.
- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، الخمور وناقلات الزفت.
- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة.
- حماية جيدة للبضائع.
- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي والمساحلة الوطنية).
- بنى فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين.
- إطارات وعمال مهيئون ومدربون على عمليات الشحن والتفريغ.
- ساعات عمل متواصلة: 24 سا/24 سا و 7 أيام/7 أيام.

[1]- مصلحة تسيير الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره.

3- مهام المؤسسة

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم؛
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية؛
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية؛
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين؛
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية؛
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها؛
- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

المطلب الثاني: التسهيلات المينائية و الإنشاءات المتخصصة له.

1- التسهيلات المينائية

1-1- إرشاد السفن:تؤمنه ل24 سا/24 سا مديرية القيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة وزورقي إرساء.

1-2- قطر السفن:تقطر السفن التجارية ليلا ونهارا باستخدام قاطرة ISSER 2 ذات قوة 7100 حصان .

2- الإنشاءات المتخصصة

2-1- محطة الزفت نفطال: أنشأت سنة 1929 بالرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 2524 م، وهي مجهزة بثلاث أوعية(أحواض) ذات سعة700 4 طن وقدرة المعالجة 000 30 طن سنويا من الزفت.

2-2- صومعة الحبوب التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب:أنشأ سنة 1986 على مساحة 640 4 م سعتها 000 30 طن، وهي مجهزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.

2-3- صومعة السكر: أنشأت سنة1971 على مساحة 697 5م من طرف شركة التسيير والتوزيع الغذائي أصبحت تسمى فيما بعد شركة تكرير السكر، تصل سعة الاستقبال لديهاإلى000 16 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور إلى 000 150 طن سنويا.

. فرع مؤسسة ميناء مستغانم – مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد **–**

تم إنشاؤها في 20 جانفي 2004 على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم وأُوكِلَت إليها مهمَّةُ تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم وميناءَيْ صلامندر وسيدي لخضر.

المطلب الثالث: مشاريع وتحديات الميناء.

1- المشاريع المستقبلية للميناء.

. مشروع إنشاء الحوض الثالث

من أجل مواجهة معوقات الميناء من جهة ونظرا للنمو المتسارع للتبادل التجاري على مستوى الميناء من جهة أخرى، أصبحت تنمية الميناء وتطويره بإنشاء الحوض الثالث واقعا حتميا من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل القريب. أنجزت أول دراسة للمشروع في سنة 1998 م من طرف مختبر الدراسات البحرية LEM وتم تحيينها في سنة 2011 م من قبل مكتب الدراسات SOGREAH ALGERIA .

يسمح هذا المشروع بما يلي:

- تجارة البضائع المختلفة: أكثر من 900 ألف طن سنويا؛
- تجارة الحبوب: أكثر من مليون طن سنويا؛
- تجارة الحاويات: حوالي 400 ألف حاوية سنويا؛
- تجارة الوحدات المتحركة: 600 ألف وحدة سنويا؛
- تجارة المسافرين: عددا مهما من المسافرين وهذا في أعقاب إنشاء محطة بحرية للمسافرين؛

كما سيسمح هذا المشروع بتوفير عدد مهم من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

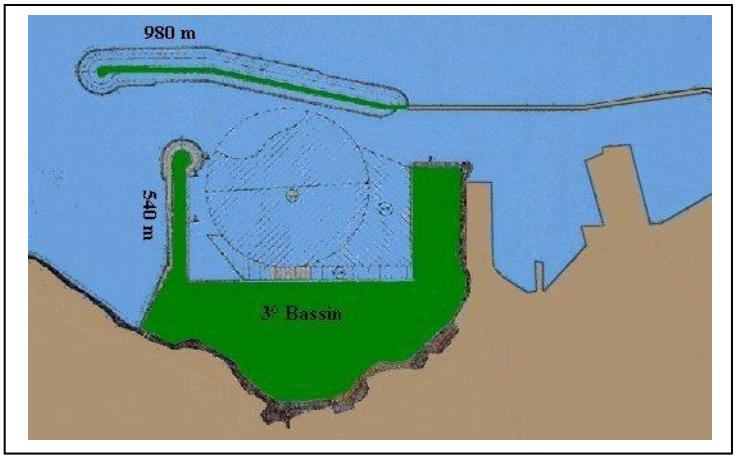

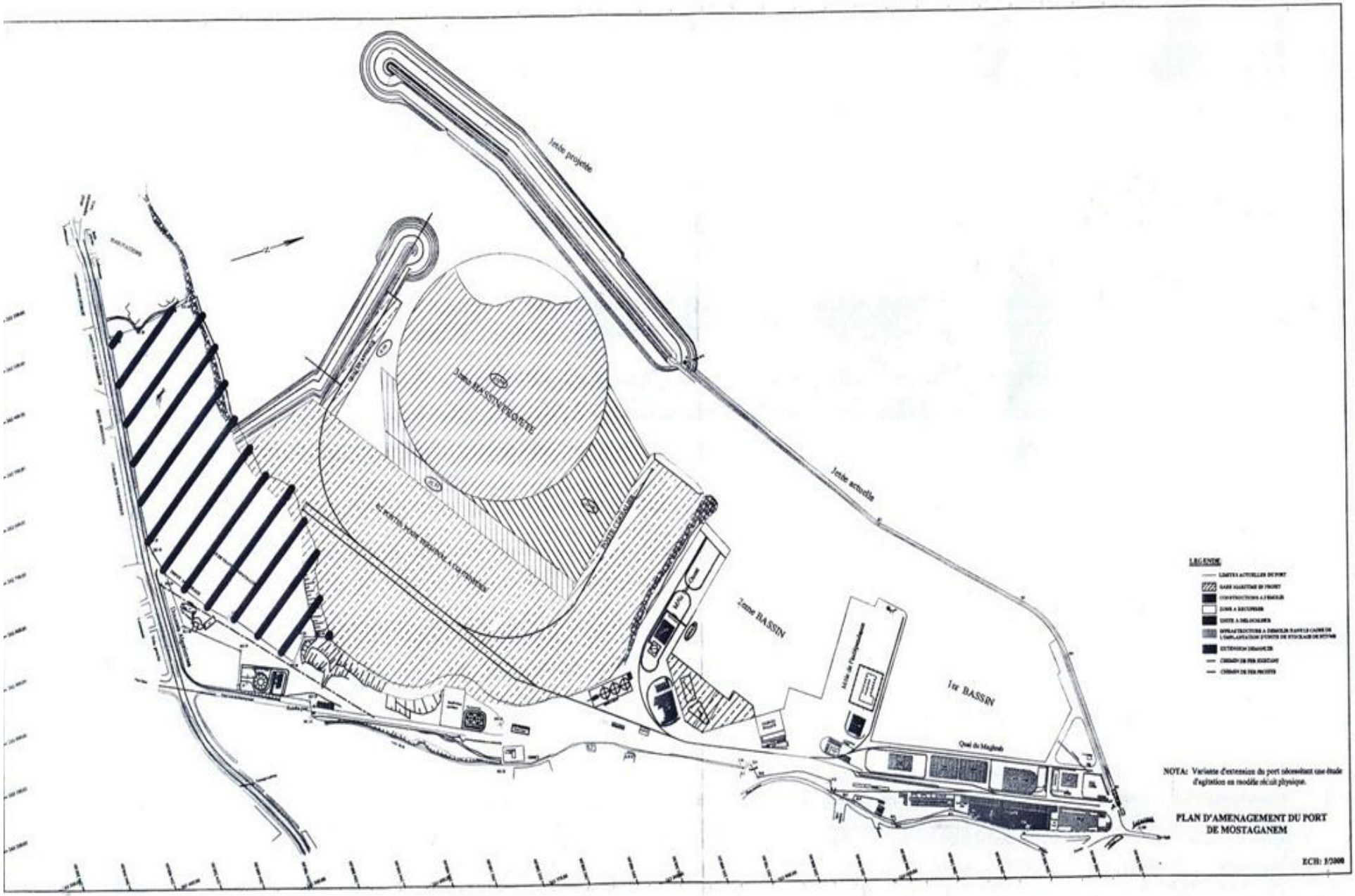
Jetée projetée
Jetée actuelle
3ème BASSIN PROJETE
2ème BASSIN
1er BASSIN
Quai du Maghreb
LEGENDE
NOTA: Variante d'extension du port nécessitant une étude d'agitation en modèle réduit physique.
PLAN D'AMENAGEMENT DU PORT DE MOSTAGANEM
ECH: 1/1000

. مشروع محطة بحرية

أصبح إنشاء محطة بحرية للمسافرين من أهم انشغالات الميناء وكذا السلطات المحلية والمركزية حيث أجريت عدة لقاءات ودراسات تناولت هذا الموضوع.

أول دراسة لهذا المشروع أنجزت في سنة 1998 م من طرف مختبر الدراسات البحرية LEM والتي خلصت إلى إمكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية. وفي سنة 2011 م –أثناء تحيين مكتب الدراسات SOGREAH ALGERIA لدراسة إنشاء الحوض الثالث– وقع اختيار موقع المسمكة الحالي لإنجاز مشروع المحطة البحرية.

عدة شركات نقل بحري للمسافرين أبدت اهتمامها بفتح خطوط بحرية بين ميناء مستغانم وجنوب إسبانيا و(أو) جنوب فرنسا.

وسيُشرع في إنجازه فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد: صلامندر وسيدي لخضر.

. مشروع مرأب الحريق: هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للالتهاب؛
- المواد الصلبة القابلة للالتهاب؛
- المواد المحرِقة (الملهِبة)؛
- المواد السامّة؛
- المواد المذيبة (الآكلة)؛
- مواد خطيرة أخرى؛

. المراقبة عن بعد (télésurveillance VTMIS)

هو وضع نظام متكامل لمراقبة وتأمين الحركة البحرية كما يساعد على تبادل المعلومات المرقمنة و حماية مداخل الميناء والمنشآت والمناطق الحساسة عن طريق مراقبتها عن بعد.[1]

. الميناء الجاف

نظرا لتزايد المبادلات التجارية بشكل كبير ومن أجل منع تكدس الميناء، تقدمت مؤسسة ميناء مستغانم بطلب إلى السلطات المحلية بغية الحصول على قطعة أرض تَصْلح كبنية أساسية لإنشاء ميناء جاف. يشار إلى أن الميناء

[1]- مصلحة تسيير الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره.

الجاف هو عبارة عن محطة لتخزين البضائع متصلة مباشرة مع الطرق أو السكة الحديدية الواصلة إلى الميناء البحري ويستخدم كمركز لتجميع البضائع القادمة من الموانئ استعدادا لتوزيعها إلى الجهات الموردة. ويحوي الميناء الجاف كذلك مراكز تخزين وتفريغ البضائع ومراكز الصيانة للمقطورات والشاحنات وخدمات التخليص والتفتيش الجمركي و هدفه تخفيف الضغط على الطاقة التخزينية والمساحة الجمركية التي تكتظ بها الموانئ البحرية.

يجدر بالذكر أن السلطات الولائية أبدت موافقتها على برمجة منح ميناء مستغانم قطعة أرض من 20 هكتار بمنطقة البرجية بدائرة عين النويصي لإنشاء الميناء الجاف مع العلم بأن المنطقة المذكورة يجري تحويلها إلى منطقة نشاط صناعي.

2. ميناء مستغانم في مواجهة تحديات المرحلة الجديدة

بدخول الجزائر اقتصاد السوق، استطاعت مدينة مستغانم بفضل مينائها إنشاء اقتصاد ناجح وإطار حضري بتشكيل فضاء اجتماعي وتنظيمه حسب منطق التطور وتماشيا مع البرامج التطبيقية المتعلقة بالمدن من نفس الصنف. أصبحت مدينة مستغانم تملك جدولا وسجلا يضم العناصر المؤسسة والمخططة لإستراتيجيتها في التطور، نظرا لتوفرها على كثافة سكانية كبيرة. إضافة إلى مينائها، لمدينة مستغانم مناطق صناعية، مراكز ومجالات للتبادل التجاري فضاءات ثقافية ومساحات للترفيه إلى جانب مرافق أخرى.

في هذا الإطار يعرف ميناء الجزائر برامج عصرنة وتحديث وإعادة تأهيل وتسطير عمليات البناء والتهيئة وتدعيم المنشآت إضافة إلى إنشاء فضاءات وقواعد جديدة للتخزين وامتلاك وسائل جديدة، بحيث يواجه الميناء عدة تحديات تتمثل في:

-محدودية عمق الأرصفة ب8,22م؛[1]

-عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين كما هو موضح ف الجدول التالي:

[1]- مصلحة تسيير الموارد البشرية، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (05):طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفقة عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفقة عليها	قيمة النقص
10	1 296م	1 500م	204 – م	44 430 م	000 200م	570 155- م

المصدر: خلية التدقيق ، مؤسسة ميناء مستغانم 03 -05 -2012

-غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل في المخطط التنموي2010- 2014).

-مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157 زورق صيد حيث 43 خارج الولاية) ما أدى إلى تعطيل(04) محطات إرساء من جملة عشرة (10).

المبحث الثالث: تقييم القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة

باعتبار القيمة العادلة أداة قياس من أدوات القياس المحاسبي تستعمل لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، سوف نقوم بتطبيقها على القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة ميناء مستغانم.

ومن أجل القيام بهذه العملية سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تقييم القوائم المالية وعلاقتها بالقيمة العادلة من خلال تقديمها ومقارنة قيمها مع القيمة العادلة الافتراضية.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية لمؤسسة ميناء . مستغانم.

الوثائق المقدمة تمثل عناصر القوائم المالية وهي ثلاثة (03) من أصل خمسة (05) ، والتي تتمثل في الميزانية وحسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية.

. الميزانية: والجدول رقم (06) يمثل ميزانية أصول مؤسسة ميناء مستغانم 2013/2012، والذي يضم أصول غير جارية تتمثل في فارق الاقتناء، تثبيتات معنوية وعينية وتثبيتات يجري انجازها، تثبيتات مالية وضرائب مؤجلة على

الأصل، ويقدر مجموع الأصول غير الجارية لسنة 2012 بـ 50 640 634 166 1 دج، وفي سنة 2013 نلاحظ ارتفاع محسوس حيث قدر المجموع بـ 91 708 226 220 1 دج،

أما أصول جارية تتمثل في مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ، حسابات دائنة واستخدامات مماثلة وكذا الموجودات ومشابهها بحيث يقدر مجموع الأصول الجارية بـ 94 784 604 456 1دج وهذا بالنسبة لسنة 2012، وسنة 2013 قدرت بـ 02 692 655 901 1 دج نلاحظ ارتفاع كبير،

والمجموع العام للأصول قدر بمبلغ 44 425 239 623 2دج لسنة 2012 أما لسنة 2013 قدر المجموع بـ 93 400 882 121 3 دج ، وهناك ارتفاع من سنة 2012 إلى سنة 2013 قدر بـ 498.642.975,49 دج.

أما باقي العناصر والمتمثلة في: تثبيتات ممنوح امتيازها، تثبيتات يجري انجازها، سندات موضوعة موضع معادلة و قروض و أصول مالية أخرى غير جارية، المدينون الآخرون ،الضرائب ومشابهها فهي بدون مبالغ.

الجدول رقم (06): ميزانية أصول مؤسسة ميناء مستغانم 2012-2013.

الأصول	ملاحظة	إجمالي	اهتلاك رصيد	ن	ن-1
أصول غير الجارية					
فارق بين الاقتناء					
تثبيتات معنوية	(1.1)	270 000 00	195 833 33	74 166 67	129 166 67
تثبيتات عينية	(1.2)	2 573 638 886 49	1 420 052 039 13	1 148 683 297 94	1 113 190 956 99
أراض					
مباني		472 354 131 79	125 502 217 61	346 851 914 18	373 766 490 08
تثبيتات عينية أخرى		2 101 284 754 70	1 299 453 370 94	801 831 383 76	739 424 466 91
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها	(1.3)				
تثبيتات مالية	(1.4)	20 000 000 00		20 000 000 00	20 000 000 00
سندات موضوعة موضع معادلة					
		20 000 000 00		20 000 000 00	

مساهمة أخرى مثبتة					20 000 000 00
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية	(1.5)	51 469 244 30		51 469 244 30	33 314 516 84
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري	(1)	2 645 378 130 79	1 425 151 421 88	1 220 226 708 91	1 166 634 640 50
أصول جارية			\		
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	(2.1)	106 784 909 55	81 882 437 48	24 902 472 07	33 472 899 49
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	(2.2)	175 256 813 77	77 550 591 07	97 706 222 70	113 896 959 74
الزبائن	(2.2.1)	114 477 998 67	24 385 170 76	90 092 827 91	109 682 813 74
المدينون الآخرون					
الضرائب ومشابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة	(2.2.2)	60 778 815 10	53 165 420 31	7 613 394 79	4 214 146 00
الموجودات و مشابهها	(2.3)	1 779 046 25997		1 779 046 997 25	1 309 234 925 71
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى	(2.3.1)	1300 000 000 00		1300 000 000 00	800 000 000 00
الخزينة	(2.3.2)	479 046 997 25		479 046 997 25	509 234 925 71
مجموع الأصول الجارية	(2)	2 061 088 720 57	159 433 028 55	1 901 655 692 02	1 456 604 784 94
المجموع العام للأصول		4 706 466 851 36	1 584 584 450 43	3 121 882 400 93	2 623 239 425 44

المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم 2013/2012.

أما بالنسبة للجدول رقم (07) والذي يمثل ميزانية خصوم مؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2012 يضم رؤوس الأموال الخاصة، علاوات واحتياطات/احتياطات مدمجة والنتيجة الصافية/نتيجة صافية حصة المجمع حيث يمثل مجموعها مبلغ 1.691.480.151,81 دج، بالنسبة لسنة 2012 فقدرت بـ 2.106.944.298,04دج أي هناك ارتفاع.

أما عن الخصوم غير الجارية فتتمثل في قروض وديون مالية وديون أخرى غير جارية ومجموع الخصوم غير الجارية يقدر بـ 528.046.707,03 دج لسنة 2012 أما لسنة2013 قدرت بـ 580.039.905,31دج، أما الخصوم الجارية تتمثل في موردون وحسابات ملحقة، ضرائب وديون الأخرى وتقدر كلها بمبلغ بـ403.718.565,77دج لسنة 2012 أما سنة 2013 قدرت 234.898.197,58 دج أي وجود نقص في القيمة في مجموع الخصوم الجارية.

والمجموع العام للخصوم هو 2.623.239.425,55 دج وهذا لسنة 2012، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد تقدر بـ3.121.882.400,93 دج، والفرق يدل على وجود ارتفاع من 2012 إلى سنة 2013 يقدر بـ 498.642.975,38دج.

الجدول رقم (07): ميزانية خصوم مؤسسة ميناء مستغانم 2012 -2013.

الخصوم	ملاحظة	ن	ن-1
رؤوس الأموال الخاصة	(3.1)	500.000.000,00	500.000.000,00
راس مال تم إصداره			
علاوة و احتياطات-احتياطات مدمجة (1)	(3.2)	10.53.522.359,97	878.508.574,74
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
النتيجة الصافية –نتيجة صافية حصة المجمع (1)	(3.3)	553.421.938,07	312.971.477,07
رؤوس الأموال خاصة أخرى –ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1	(3)	2.106.944.298,04	1.691.480.151,81
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	(4.1)	2.293.463,83	2.293.463,83
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية	(4.2)	577.746.441,48	525.753.244,03
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	(4)	580.039.905,31	528.046.707,03
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة	(5.1)	16.266.650,62	17.947.409,59
ضرائب	(5.2)	121.547.421,57	116.927.077,62
ديون الأخرى	(5.3)	297.084.125,39	268.838.078,56
مجموع الخصوم الجارية (3)	(5)	234.898.197,58	403.718.565,77
مجموع العام للخصوم		3.121.882.400,93	2.623.239.425,55

المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم 2013/2012.

. حساب النتيجة:

– إنتاج السنة المالية لسنة 2012 قدر بـ 16.641.135.288.42دج أما سنة في 2013 فقدر بمبلغ يصل إلى 16.641.135.288.42 دج.

– إستهلاكات السنة المالية تقدر بحوالي 75609368.95 دج وهذا لسنة 2012 أما بالنسبة 2013 فتقدر استهلاكات السنة المالية بـ 121817031.31 دج.

– القيمة المضافة للاستغلال: وتمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية و إستهلاكات السنة المالية والتي تقدر بمبلغ 1565525919.46 دج وهذا لسنة 2012، أما بالنسبة لسنة 2013 فقدرت بـ 1.690.2844.146,04 دج.

– الفائض الإجمالي عن الاستغلال فقدر بمبلغ بـ 866983151.95 دج وهذا لسنة 2012، لسنة 2013 فقدر بـ 960136283.10 دج.

– حيث أن يمكن التعبير عنها عن طريق المبالغ والتي تتمثل في السنة 2012 كانت مخصصات الاهتلاك تقدر بمبلغ 05، 103 693 135دج أما في السنة 2013 قدر المبلغ بـ73 ، 801 519 164دج.

– أما مخصصات المؤونات تقدر بمبلغ 52، 563 934 321دج في السنة 2012 ،في السنة 2013 تقدر مبلغ بـ 29 ، 436 442 96 دج .

– بالنسبة خسائر للقيمة رصيد الحساب في بـ2012 51 ،820 547دج أما في سنة 2013 قدر بمبلغ بـ67 ،149 203 13دج

– إن المخصصات اهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (نقص في القيمة)الأصول الجارية وغير الجارية ارتفعت بـ08 ،487 175 458 دج في 2012 والمبلغ 27 ،838 241 268دج حيث سجلت بنسبة 58 % ،هذا الاختلاف له أهمية كبيرة مع الاحتفاظ ، الإيرادات استرجاع الاهتلاكات والمؤونات ونقص في القيمة.

– النتيجة العملياتية يقدر المبلغ لسنة 2012 بـ 425678958.54 دج، أما لسنة 2013 بـ 695147459.31 دج.

– النتيجة المالية تقدر بـ 15065198.05 دج لسنة 2012، أما سنة 2013 فقدرت بـ 19670834.62 دج.

– النتيجة العادية قبل الضرائب وهي مجموع للنتيجة العملياتية و النتيجة المالية وتقدر بـ 440744156.59دج لسنة 2012، أما لسنة 2013 فتقدر بـ 714818293.93 دج.

– النتيجة الصافية للأنشطة العادية تقدر بـ 3129714477.07 دج وهذا لسنة 2012 أما بالنسبة لسنة 2013 فقدرت بـ 553421938.07 دج.

– النتيجة الصافية للسنة المالية لسنة 2012 تقدر بـ 312.971.477,07 دج، أما لسنة 2013 تقدر بـ 5533421938.07 دج.

الجدول رقم (08): حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة ميناء مستغانم 2012-2013

التعيين	ملاحظة	ن	ن–1
رقم الأعمال		1.812.101.177,35	16.641.135.288,42
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1–إنتاج السنة المالية	(6.1)	1.812.101.177,35	16.641.135.288.42
المشتريات المستهلكة	(6.2)	38596672.12	35874044.31
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	(6.3)	83220359.19	39735324.64
2–إستهلاكات السنة المالية		121817031.31	75609368.95
3–القيمة المضافة للاستغلال (1–2)	(6.4)		1565525919.46
أعباء المستخدمين	(6.5)	687554836.93	654479095.62
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	(6.6)	42593026.01	44063671.89
4–الفائض الإجمالي عن الاستغلال	(6.7)	960136283.10	866983151.95
المنتجات العملياتية الأخرى	(6.8)	5580708.33	2322663.78
الأعباء العملياتية الأخرى	(6.9)	4502843.05	3864775.19
المخصصات الاهتلاكات والمؤونات	(6.10)	274145387.69	458175487.08
	(6.11)	8078698.62	18413405.08

استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5-النتيجة العملياتية	(6.12)	695147459.31	425678958.54
المنتوجات المالية	(6.13)	19670834.62	15065198.05
الأعباء المالية		0	0
6-النتيجة المالية		19670834.62	15065198.05
7-النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		714818293.93	440744156.59
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(6.14)	179551083.32	127778679.52
الضرائب المؤجلة (تغيرات)حول النتائج العادية	(6.15)	-18154727.46	
مجموع منتجات الأنشطة العادية		1845431418.92	1676936555.32
مجموع أعباء الأنشطة العادية		1292009480.85	1363965078.25
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		553421938.07	3129714477.07
العناصر غير العادية –المنتوجات(يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية –الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية		5533421938.07	312.971.477,07
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11-النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة دوي الأقلية			
حصة المجمع			
(1)يستعمل لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم 2013/2012.

. قائمة التدفقات النقدية:

❖ **تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:**

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن كان رصيد الحساب بـ20 ،581 484 814 1 دج في السنة 2012 أما في السنة 2013 يقدر المبلغ بـ72 ،943 101 084 2 دج، ارتفاع المبالغ في السنة 2013 هذا أن المؤسسة تحسنت من حيث التحصيل من الزبائن.

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين في السنة 2012 قدر المبلغ بـ92 ،680 434 581دج أما في السنة 2013 قدر المبلغ بـ99 ،018 447 737 دج إذ نلاحظ تطور ملحوظ في ما يخص تسديد مستحقات الموردون والمستخدمون.
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة حيث سجل مبلغ قدرة بـ00 ،000 250 1دج في السنة 2012 ،في السنة2013 قدر مبلغ بـ00 ،500 662 1 دج، هناك تغير بالنسبة للفوائد وهذا راجع إلى الزيادة في التعاملات مع المؤسسات البنكية .
- الضرائب على النتائج المدفوعة سجل رصيد حسابها بـ20، 525 027 45 دج في السنة 2012 أما في السنة 2013 قدر المبلغ بـ52 ،687 135 48 دج، تغير في المبالغ بشكل ضئيل بالنسبة للسنتين ،وهذا أن المؤسسة ملتزمة بتسديد المستحقات الجبائية .

❖ **صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية**

والتي تعبر عن مجموع العناصر المذكورة أعلاه وهي العناصر المتعلقة بالنشاط المؤسسة المتداول(العملياتي) والتي تقدر في السنة 2012 بـ08، 375 772 186 1 دج، وفي السنة 2013 قدر المبلغ بـ21 ،737 856 296 1دج،والذي يعني أن المؤسسة ارتفعت من قبل الأنشطة العملياتية وهذا راجع ارتفاع تحصيلات المقبوضة من طرف الزبائن.

❖ **تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمارية**

- المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية حيث قدر المبلغ في السنة 2012 بـ73، 062 013 61دج أما في السنة 2013 قدر المبلغ بـ09، 713 765 246 دج، ارتفعت مسحوبات التثبيتات في السنة 2013 مقارنة بالسنة 2012 وهذا يدل أن المؤسسة تعاملت بشكل أفضل من حيث الزيادة في استثماراتها والذي يرجع إلى الزيادة في الاهتلاكات.

- تحصيلات الأخرى والذي قدر المبلغ بـ63 ،113 778 66 دج في السنة 2012 ،في السنة 2013 قدر الرصيد بـ20 ،232 959 381دج، ارتفاع محسوس في السنة2013 .

المسحوبات عند اقتناء التثبيتات المالية نلاحظ أن المؤسسة طورت من استراتجياتها من حيث تثبيتات المالية.

❖ **صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية**

هي عبارة عن مجموع العناصر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية ففي السنة2012 قدر الرصيد بـ95 ،298 796 375 دج ،في السنة2013 قدر المبلغ بـ11، 519 318 006 1دج.

رغم زيادة استثماراتها إلا أن ذلك لم يؤثر في صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار ، ذلك راجع إلى إستراتيجية المؤسسة في تعاملاتها في ما خص اقتناء التثبيتات المالية.

❖ **تدفقات أموال الخزينة من الأنشطة التمويلية**

- الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها والتي تقدر بالمبلغ 30، 474 082 97 دج في السنة 2012، أما في السنة 2013 قدر المبلغ بـ45، 334 283 124 دج .
- تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة الذي قدر بالمبلغ 52 ،265 563 454 دج في السنة2012 وقدر مبلغ بـ33 850 079 709 1 دج في السنة2013.

❖ **صافي التدفقات الأموال المتأتية من الأنشطة التمويلية**

وهي مجموع عناصر المتعلقة بالنشاط التمويل حيث قدر في السنة2012 بمبلغ قدره 82 ،739 645 551-دج

في السنة 2013 قدر بمبلغ 71 184 363 833 1 – **دج** .

❖ **تغير الأموال الخزينة في الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية**

هي عبارة عن تغير الأموال الخزينة خلال السنة المالية والتي قدر مبلغ في 2012بـ21 ،934 922 010 1دج وفي 2013 قدر الرصيد حسابها بـ54، 071 812 469 دج، وهذا يعني أن خزينة المؤسسة موجبة في السنتين إلا أن تراجعت في السنة 2013، وهذا يدل أن المؤسسة غير عاجزة في التمويل أموالها مما يدل أنها لها رأس المال العامل موجب وكذلك تحكم في احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم(09): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) السنة 2013

التعيين	الملاحظات	ن	ن-1
تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من الزبائن		2 084 101 943 72	1 814 484 581 20
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين		– 737 447 018 99	- 581 434 680 92
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة		– 1 662 500 00	- 1 250 000 00
الضرائب على النتائج المدفوعة		– 48 135 687 52	- 45 027 525 20
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		1 296 856 737 21	1 186 772 375 08
تدفقات الأموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمارية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		-246 765 713 09	- 61 013 062 73
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		381 959 232 20	66 778 113 63
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		850 000 000 00	350 000 000 00
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		21 125 000 00	20 031 248 05
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية (ب)		1 006 318 519 11	375 796 298 95
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلية			
التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها		- 124 283 334 45	– 97 082 474 30
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة		- 1 709 079 850 33	- 454 563 265 52
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية (ج)		- 1 833 363 184 78	- 551 645 739 82
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة		469 812 0754	1 010 922 934 21
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية		1 309 234 925 71	298 311 991 50
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية		1 779 046 997 25	1 309 234 925 71
تغيرات أموال الخزينة خلال الفترة		1 010 922 934 21	469 812 071 54
المقاربة مع النتيجة المحاسب			

المصدر: قسم المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم 2013/2012

المطلب الثاني: مقارنة القيم المقدمة بالقوائم المالية مع القيم الحقيقية (العادلة).لسنة 2012

نظرا لعدم اعتماد مؤسسة ميناء مستغانم على أحد أهم أدوات القياس المحاسبي في تقييم ممتلكاتها، وهذا حتى تتمكن من معرفة وضعيتها المالية مقرنة بالسنوات الماضية، وتتمثل هده الأداة في القيمة العادلة أو القيمة الحقيقية في السوق، وهدا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

. هل القيم التي تتضمنها القوائم المالية تعكس القيمة الحقيقية التي يعبر عنها في الواقع (السوق) لأصول المؤسسة؟

وللإجابة على التساؤل، قمنا بافتراض بعض القيم العادلة المتداولة في السوق حاليا، وهدا لمقارنتها مع قيم بعض الأصول المتواجدة في القوائم المالية، المقدمة من طرف قسم المحاسبة والمالية لمؤسسة ميناء . مستغانم .كما هو موضح في الجداول التالية.

وعليه فالجدول رقم(**10**) يعبر عن القيم التي تم افتراضها للتعبير عن القيمة العادلة السوقية في الفترة الزمنية الراهنة، ومقارنتها مع القيم المقدمة ضمن القائمة المالية، والتي تمثل ميزانية الأصول لمؤسسة ميناء مستغانم لسنة 2013/2012، وهذا لمعرفة الوضعية المالية للمنشأة، والمبالغ المقترحة قيمتها تقل عن قيمة مبالغ القائمة المالية وهدا للإحاطة بجميع جوانب القيمة العادلة عند تطبيقها على أصول المؤسسة، وما مدى تأثير هبوط القيمة العادلة السوقية على هده الأصول، ومدى انعكاساتها على وضعية المؤسسة من جميع النواحي؟ وإلى أي مدى يؤثر هذا على مصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية، والتي يتم استخدامها في اتخاذ القرارات من طرف المحللين الماليين،المستثمرين، أو مستخدمي القوائم المالية بصفة عامة.

وهذا ما سنتطرق إليه في الجدول التالي للسنة المالية 2012.

الجدول (10): مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية الإيجابية) لسنة 2012

البيان	التكلفة التاريخية	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المفترضة في السوق	نقص القيمة الواجب
الأصول غير الجارية:					
. مباني	472.354.131,79	125.502.217,61	373.766.490,08	320.000.000,00	53.766.490,08
. تثبيتات عينية أخرى	2.101.284.754.70	1.299.453.370,94	739.424.466.91	725.000.000,00	14.424.466,91
. تثبيتات مالية	20.000.000,00	-	20.000.000,00	17.000.000,00	3.000.000,00
الأصول الجارية:					
. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	106.784.909,55	81.882.437,48	33.472.899,49	20.000.000,00	13.472.899,74
. الزبائن	114.477.998,67	24.385.170,76	109.682.813.74	92.000.000,00	17.682.813,74
. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	1.300.000.000.00	-	800.000.000.00	700.000.000,00	100.000.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

بالنسبة للوضعية الأولى:

الأصول غير الجارية:

. المباني: إن المبلغ المقدم في قائمة الأصول المالية قدر بـ: 373.766.490,08دج، والقيمة العادلة المفترضة في السوق قدرت بـ: 320.000.000,00 دج، لهذا نلاحظ أن هناك تضخيم في أحد أصول المؤسسة بنسبة حوالي: 53.766.490,08 دج .

. تثبيتات عينية أخرى: ويقدر المبلغ في القائمة المالية بـ: 739.424.466.91دج، أما لقيمة الحالية المتوقعة في السوق خلال الفترة الراهنة فقدرت بـ: 725.000.000,00دج، وهدا يعتبر نوع من الزيادة غير العادلة بالنسبة لقيمة هدا الأصل، وعليه فالفرق يقدر بقيمة: 14.424.466,91دج.

. تثبيتات مالية: وهنا القيمة المقدمة ضمن القوائم المالية تمثل مبلغ: 20.000.000,00 دج، والقيمة المتوقعة فقدرت بـ: 17.000.000,00 دج، وهدا يدل على أن وجود نوع من التضخيم في أحد الأصول غير الجارية للمؤسسة. بقيمة 3.000.000,00 دج.

الأصول الجارية:

. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ: قدرت قيمة المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ في القائمة بـ: 33.472.899,49دج، أما بالنسبة للقيمة السوقية المعطاة بالافتراض تقدر بـ: 20.000.000,00 دج، ومنه فإن الفرق يقدر بـ: 13.472.899,74 دج، مما لنا أن هناك ارتفاع في القيم المقدمة ضمن القوائم المالية.

. الزبائن: القيمة الموجودة ضمن قائمة الأصول المالية تقدر بـ: 109.682.813.74دج، أما مبلغ هدا الأصل بالقيمة الافتراضية فقد قدر بـ: 92.000.000,00دج، مما يدل على أن هناك ارتفاع ملحوظ في القيمة يقدر بـ: 17.682.813,74دج.

. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى: قدرت قيمتها في القوائم المالية بملغ: 800.000.000.00 دج، أما عند البحث عن قيمتها السوقية بالافتراض فقدرت بـ: 700.000.000,00دج، مما قد يوضح لنا بأن هناك تضخيم بنسبة تقدر بـ: 100.000.000,00 دج.

والجدول رقم (**11**) المتضمن المقارنة بين القيم المقدمة في القوائم المالية والقيم الافتراضية للسنة المالية 2013، للتعبير عن القيمة الحقيقية أو السوقية العادلة التي تتداول في الأسواق في الوقت الحالي، يفسر لنا وضعية الأصول المالية للمؤسسة ولكن بصفة عكسية أو بصورة سلبية، نفترض في هده الحالة مبالغ تفوق القيمة المعبر عنها في القوائم المالية المقدمة من طرف مؤسسة الميناء.

بحيث افترضنا مبالغ يمكن أن تعكس الصورة الحقيقية لأصول المؤسسة، وهذا دون المساس بممتلكات المنشأة، لأن الأمثلة والمبالغ التي تمثل القيمة العادلة ليست إلا مبالغ خيالية، وهدا فقط لتوضيح كيفية تطبيق أحد أدوات القياس المحاسبي، وما مدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة لبعض أصول المؤسسة.

وهذا ما سنستعرضه في الجدول التالي:

الجدول (11): مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية السلبية) لسنة 2012

البيان	التكلفة التاريخية	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المفترضة في السوق	نقص القيمة الواجب
الأصول غير الجارية:					
. مباني	472.354.131,79	125.502.217,61	373.766.490,08	380.000.000.00	- 6.233.509.92
. تثبيتات عينية أخرى	2.101.284.754.70	1.299.453.370,94	739.424.466.91	750.000.000,00	- 10.575.533.09
. تثبيتات مالية	20.000.000,00	-	20.000.000,00	23.000.000,00	- 3.000.000.00
الأصول الجارية:					
. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	106.784.909,55	81.882.437,48	33.472.899,49	26.000.000,00	-2.527.100,51
. الزبائن	114.477.998,67	24.385.170,76	109.682.813.74	120.000.000.00	-10.317.186,26
. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	1.300.000.000.00	-	800.000.000.00	900.000.000,00	- 100.000.000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

بالنسبة للوضعية الثانية:

الأصول غير الجارية:

. المباني: إن المبلغ المقدم في قائمة الأصول المالية قدر بـ: 373.766.490,08دج، والقيمة العادلة المفترضة في السوق قدرت بـ: 380.000.000.00دج، لهذا نلاحظ أن هناك تخفيض في أحد أصول المؤسسة بنسبة حوالي: 6.233.509.92 - دج .

. تثبيتات عينية أخرى: ويقدر المبلغ في القائمة المالية بـ: 739.424.466.91دج، أما لقيمة الحالية المتوقعة في السوق خلال الفترة الراهنة فقدرت بـ: 725.000.000,00دج، وهذا يعتبر نوع من الانخفاض غير العادل بالنسبة لقيمة هدا الأصل، وعليه فالفرق يقدر بقيمة: 10.575.533.09 - دج.

. تثبيتات مالية: وهنا القيمة المقدمة ضمن القوائم المالية تمثل مبلغ: 109.682.813.74دج، والقيمة المتوقعة فقدرت بـ: 17.000.000,00 دج، وهدا يدل على أن وجود نوع من التخفيض في أحد الأصول غير الجارية للمؤسسة. بقيمة 3.000.000,00 - دج.

الأصول الجارية:

. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ: قدرت قيمة المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ في القائمة بـ: 33.472.899,49دج، أما بالنسبة للقيمة السوقية المعطاة بالافتراض تقدر بـ: 26.000.000,00دج، ومنه فإن الفرق يقدر بـ: 2.527.100,51- دج، مما لنا أن هناك انخفاض في القيم المقدمة ضمن القوائم المالية.

. الزبائن: القيمة الموجودة ضمن قائمة الأصول المالية تقدر بـ: 109.682.813.74دج، أما مبلغ هدا الأصل بالقيمة الافتراضية فقد قدر بـ: 120.000.000.00دج، مما يدل على أن هناك انخفاض ملحوظ في القيمة يقدر بـ: 10.317.186,26- دج.

. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى: قدرت قيمتها في القوائم المالية بملغ: 800.000.000.00 دج، أما عند البحث عن قيمتها السوقية بالافتراض فقدرت بـ: 900.000.000,00دج، مما قد يوضح لنا بأن هناك تخفيض بنسبة تقدر بـ: 100.000.000,00– دج.

المطلب الثالث: مقارنة القيم المقدمة بالقوائم المالية مع القيم الحقيقية (العادلة).لسنة 2013

الجدول (12): مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية الإيجابية). لسنة 2013

البيان	التكلفة التاريخية	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المفترضة في السوق	نقص القيمة الواجب
الأصول غير الجارية:					
. مباني	472.354.131,79	125.502.217,61	346.851.914,18	320.000.000,00	26.851.914,18
. تثبيتات عينية أخرى	2.101.284.754.70	1.299.453.370,94	801.831.383,76	750.000.000,00	51.831.383.76
. تثبيتات مالية	20.000.000,00	-	20.000.000,00	17.000.000,00	3.000.000,00
الأصول الجارية:					
. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	106.784.909,55	81.882.437,48	24.902.472,07	20.000.000,00	4.902.472,07
. الزبائن	114.477.998,67	24.385.170,76	90.092.827,91	82.000.000,00	8.092.827,91
. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	1.300.000.000.00	-	1.300.0000.000.00	900.000.000,00	400.000.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

بالنسبة للوضعية الأولى:

الأصول غير الجارية:

. المباني: إن المبلغ المقدم في قائمة الأصول المالية قدر بـ: 346.851.914,18 دج، والقيمة العادلة المفترضة في السوق قدرت بـ: 320.000.000,00 دج، لهدا نلاحظ أن هناك تضخيم في أحد أصول المؤسسة بنسبة حوالي: 26.851.914,18 دج .

. تثبيتات عينية أخرى: ويقدر المبلغ في القائمة المالية بـ: 801.831.383,76 دج، أما لقيمة الحالية المتوقعة في السوق خلال الفترة الراهنة فقدرت بـ: 750.000.000,00 دج، وهدا يعتبر نوع من الزيادة غير العادلة بالنسبة لقيمة هدا الأصل، وعليه فالفرق يقدر بقيمة: 51.831.383.76 دج.

. تثبيتات مالية: وهنا القيمة المقدمة ضمن القوائم المالية تمثل مبلغ: 20.000.000,00 دج، والقيمة المتوقعة فقدرت بـ: 17.000.000,00 دج، وهدا يدل على أن وجود نوع من التضخيم في أحد الأصول غير الجارية للمؤسسة. بقيمة 3.000.000,00 دج.

الأصول الجارية:

. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ: قدرت قيمة المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ في القائمة بـ: 24.902.472,07 دج، أما بالنسبة للقيمة السوقية المعطاة بالافتراض تقدر بـ: 20.000.000,00 دج، ومنه فإن الفرق يقدر بـ: 4.902.472,07 دج، مما لنا أن هناك ارتفاع في القيم المقدمة ضمن القوائم المالية.

. الزبائن: القيمة الموجودة ضمن قائمة الأصول المالية تقدر بـ: 90.092.827,91 دج، أما مبلغ هدا الأصل بالقيمة الافتراضية فقد قدر بـ: 82.000.000,00 دج، مما يدل على أن هناك ارتفاع ملحوظ في القيمة يقدر بـ: 8.092.827,91 دج.

. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى: قدرت قيمتها في القوائم المالية بملغ: 1.300.0000.000.00 دج، أما عند البحث عن قيمتها السوقية بالافتراض فقدرت بـ: 900.000.000,00 دج، مما قد يوضح لنا بأن هناك تضخيم بنسبة تقدر بـ: 400.000.000,00 دج.

الجدول (12):مقارنة القيم الواردة في القوائم المالية مع القيم العادلة الافتراضية (الوضعية السلبية). لسنة 2013

البيان	التكلفة التاريخية	الاهتلاكات المتراكمة	القيمة المحاسبية الصافية	القيمة المفترضة في السوق	نقص القيمة الواجب
الأصول غير الجارية:					
. مباني	472.354.131,79	125.502.217,61	346.851.914,18	360.000.000,00	-13.148.085,82
. تثبيتات عينية أخرى	2.101.284.754.70	1.299.453.370,94	801.831.383,76	830.000.000,00	-28.168.616,24
. تثبيتات مالية	20.000.000,00	-	20.000.000,00	23.000.000,00	-3.000.000,00
الأصول الجارية:					
. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	106.784.909,55	81.882.437,48	24.902.472,07	26.000.000,00	-1.097.527,93
. الزبائن	114.477.998,67	24.385.170,76	90.092.827,91	94.000.000,00	-3.907.172,09
. الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى	1.300.000.000.00	-	1.300.0000.000.00	1.450.000.000,00	-150.000.000,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات الواردة في القوائم المالية المقدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة لمؤسسة ميناء مستغانم.

بالنسبة للوضعية الثانية:

الأصول غير الجارية:

. المباني: إن المبلغ المقدم في قائمة الأصول المالية قدر بـ: 346.851.914,18 دج، والقيمة العادلة المفترضة في السوق قدرت بـ: 360.000.000,00 دج، لهدا نلاحظ أن هناك تخفيض في أحد أصول المؤسسة بنسبة حوالي: 13.148.085,82- دج .

. تثبيتات عينية أخرى: ويقدر المبلغ في القائمة المالية بـ: 801.831.383,76 دج، أما لقيمة الحالية المتوقعة في السوق خلال الفترة الراهنة فقدرت بـ: 830.000.000,00 دج، وهدا يعتبر نوع من النقصان غير العادل بالنسبة لقيمة هذا الأصل، وعليه فالفرق يقدر بقيمة: 28.168.616,24- دج.

. تثبيتات مالية: وهنا القيمة المقدمة ضمن القوائم المالية تمثل مبلغ: 20.000.000,00 دج، والقيمة المتوقعة فقدرت بـ: 23.000.000,00 دج، وهذا يدل على وجود نوع من التخفيض في أحد الأصول غير الجارية للمؤسسة. بقيمة 3.000.000,00- دج.

الأصول الجارية:

. مخزونات و منتجات قيد التنفيذ: قدرت قيمة المخزونات و المنتجات قيد التنفيذ في القائمة بـ: 24.902.472,07 دج، أما بالنسبة للقيمة السوقية المعطاة بالافتراض تقدر بـ: 26.000.000,00 دج، ومنه فإن الفرق يقدر بـ: 1.097.527,93- دج، مما لنا أن هناك انخفاض في القيم المقدمة ضمن القوائم المالية.

. الزبائن: القيمة الموجودة ضمن قائمة الأصول المالية تقدر بـ: 90.092.827,91 دج، أما مبلغ هدا الأصل بالقيمة الافتراضية فقد قدر بـ: 94.000.000,00 دج، مما يدل على أن هناك انخفاض ملحوظ في القيمة يقدر بـ: 3.907.172,09- دج.

. الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى: قدرت قيمتها في القوائم المالية بملغ: 1.300.0000.000.00 دج، أما عند البحث عن قيمتها السوقية بالافتراض فقدرت بـ: 1.450.000.000,00 دج، مما قد يوضح لنا بأن هناك تخفيض بنسبة تقدر بـ: 150.000.000,00- دج.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم والتي تضمنها الفصل الثالث، وبعد المقارنة التي قمنا بها من خلال افتراض أمثلة وقيم عادلة افتراضية يمكن القول بأن المؤسسة بعيدة نوعا عن الواقع، وهذا ما يؤثر على مصداقية قوائمها المالية عند تقديم التقارير المالية لمختلف مستخدميها من محللين ماليين ومستثمرين ومختلف المستخدمين للقوائم المالية

خاتمة:

نظرا للظروف الاقتصادية الراهنة والتطورات التكنولوجية الحاصلة التي جعلت من العالم قرية صغيرة وأزاحت كل الحدود الجغرافية، مما أدى إلى زيادة عدد الشركات المتعددة الجنسيات التي تتطلب قوائم مالية معدة وفق أسس ذات جودة عالية تلبي حاجيات عيد الدول التي تتعامل معها، وبحكم اختلاف هذه الدول في العديد من الأشياء مثل اللغة،النظم المحاسبية ووحدات القياس وأساليب القياس كل هذا يؤدي إلى سعي مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تقليص حجم الاختلاف بوضع معايير محاسبية دولية موحدة، لتحكم عملية القياس المحاسبي وهذا لتنظيم الأعمال المحاسبية وتفادي الاختلافات والمشاكل.

ولهذا فمستخدمي التقارير المالية وخاصة القوائم المالية يبحثون عن قوائم مالية تتسم بالشفافية والوضوح والمصداقية، وللقيمة العادلة دور في تقديم معلومات مالية دقيقة وشفافة ضمن القوائم المالية المتعارف عليها دوليا، والقيمة العادلة مبدأ يعتمد عليه في معرفة جودة التقارير المالية وهذا من خلال تطبيق محاسبة هذه القيمة على القوائم المالية للمؤسسة، لرغم لعدم توفرها على الموثوقية عالية ولكن في نفس الوقت هي ملائمة عند اتخاذ القرارات.

ومن خلال دراستنا لهذه المذكرة " القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية" وهذا لمعالجة الإشكالية الرئيسية للموضوع التي تدور حول ما مدى تأثير القيمة العادلة على مصداقية القوائم المالية؟ وجدنا أن للقيمة العادلة دور فعال وكبير في صحة وصدق المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم، مما يجعل اعتمادها ضروري في المؤسسات الاقتصادية لما تكتسيه من أهمية في أوساط المحاسبة والمالية.

نتائج الدراسة:

من خلال التحليلات النظرية للدراسة استنتجنا مايلي:

- تأثر التقارير المالية بالقيمة العادلة وخاصة القوائم المالية.

- ثبوت أو عدم ثبوت صحة ودقة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وبصفة خاصة القوائم المالية بعد القيام بتطبيق محاسبة القيمة العادلة وقياس أصول والتزامات المؤسسة بالقيمة العادلة.

– للقيمة العادلة دور كبير في معرفة الوضع المالي و الحقيقي للمؤسسة سواءا بالنسبة للسوق أو بالنسبة للمؤسسات المنافسة الأخرى.

– اتخاذ قرارات التمويل أو الاستثمار يكون سهلا عند اعتماد المؤسسة تطبيق محاسبة القيمة العادلة.

– قرارا المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.

بيع أو تغيير المعدات يكون مضمون وفعال عند تطبيق القيمة العادلة على مشروع ما أو كيان اقتصادي.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر القوائم المالية أهم عنصر في التقارير المالية

من خلال التطرق في بحثنا إلى ماهية التقارير المالية وجدنا المكون الرئيسي للتقارير المالية، إلى جانب معلومات مالية وغير مالية.

الفرضية الثانية: القيمة العادلة أداة من أدوات القياس المحاسبي التي تمكننا من معرفة الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية.

بعد العرض النظري تأكدنا بأن القيمة العادلة هي أداة من أدوات القياس المحاسبي التي يمكن الاعتماد عليها لمعرفة الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية. وهذا من خلال قياس القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الأصول والالتزامات.

الفرضية الثالثة: تطبق القيمة العادلة على الأصول والالتزامات فقط من مجموع القوائم المالية.

من خلال ما قمنا به من دراسات نظرية والتي تتمثل في عرض الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والقيمة العادلة، وكذا الدراسات التطبيقية من الجانب الميداني تأكدن أنه يتم تطبيق محاسبة القيمة العادلة فقط على الأصول والالتزامات من مجموع القوائم المالية وهذا على حسب حدود الدراسة التي قمنا بها على بمستوى مؤسسة ميناء مستغانم.

الفرضية الرابعة: للقيمة العادلة أثر على القوائم المالية مما يؤدي إلى تراجع نسبة فاعلية استخدامها.

وهذا ما بنينا عليه محور الدراسة ووجدنا أن للقيمة العادلة أثر بالغ وكبير على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. وهذا قد يؤدي بالمستخدمين والمستفيدين من التقارير المالية إلى عدم الوثوق في المعلومات التي تتضمنها هذه التقارير المالية. ولهذا فتطبيق محاسبة القيمة العادلة له أثر كبير على جودة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، نورد التوصيات التالية:

– أهمية المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تغيرات وتطورات في المعايير الدولية.

– ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة بجميع خصائصها وطرق وأساليب قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة.

– العمل على نشر ثقافة تطبيق محاسبة القيمة العادلة من خلال تطبيقها على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذا تماشيا مع الوضع الاقتصادي الراهن.

– تطوير أداء العاملين مهني من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين في الإدارات المالية للشركات المدرجة في السوق المالي وبخاصة معدي التقارير المالية وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المعايير المحاسبية وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.

– ضرورة الاهتمام بالتحليل المالي لما له من دور فعال في معرفة الوضع المالي للمؤسسة.

– إنجاز المزيد من الدراسات حول القيمة العادلة لما لها من أهمية بالغة في مجال المحاسبة والمالية.

– تفعيل وابراز وتطبيق القيمة العادلة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الناشطة في مجال التجارة.

أفاق البحث:

نظرا لاتساع وعمق موضوع الدراسة والمتمثل في "القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية"، يلزمنا نحن كباحثون بأن نواصل البحث والدراسة في مجال القيمة العادلة كونه حديث في ميدان المحاسبة والمالية، وعليه قمنا بصياغة بعض العناوين حتى يتم البحث فيها تتمثل في:

* دور القيمة العادلة على مردودية المؤسسة الاقتصادية.

* محاسبة وقياس القوائم المالية بالقيمة العادلة.

* التكلفة التاريخية والقيمة العادلة بين الواقع والتحد

* أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على المؤسسات الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

1. الكتب:

- أحمد نور، **المحاسبة المالية القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية**، الدار الجامعية، مصر،2003.

- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم و مراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، مصر،2005 .

- خلية التدقيق الداخلي، مؤسسة ميناء مستغانم، سنة 2013.

- د/طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية . أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحداث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية** . الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2000.

- د/طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة . شرح معايير التقارير المالية الدولية ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية** . الجزء الثالث . الأدوات المالية . الدار الجامعية . الإسكندرية، طبعة 2006.

- د/طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة . شرح معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية** . الجزء الثالث . المحاسبة عن الاستثمار والمشتقات المالية . الدار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2004.

- د/محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية**، عمادة شؤون المكتبات . جامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية . 1416هـ/1995م .

- دونالد كيسو جيري ويجانت ، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان محمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض،المملكة العربية السعودية، سنة 1999 .

- رضوان حلوة حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2001 .

– ريتشارد شرويدر تعريب خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم ولد محمد فال، **نظرية المحاسبة** .دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

– عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، دار السلالسل للنشر والتوزيع . الكويت . طبعة 1990.

– مصلحة تسيير الموارد البشرية . التكوين والتربص . مؤسسة ميناء مستغانم، سنة 2014.

– مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة،**تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار الميسرة . للنشر والتوزيع والطباعة . عمان . الأردن . سنة 2006.

2- الرسائل والمذكرات والمجلات:

– بسمة سويد، "**دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية . القيمة العادلة)**"، دراسة ميدانية لعينة من المهتمين بالمحاسبة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح . ورقلة . الجزائر،17جوان 2012.

– خالد عبد الرحمن يونس، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد السهم . دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم:المحاسبة والتمويل .كلية التجارة . الجامعة الإسلامية . غزة . فلسطين، 1432هـ . 2011 م.

– د/صفاء احمد العاني،أ/منى كامل، "**دور تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**"، المؤتمر العربي السنوي العام الأول، واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح، يومي17/16 ابريل 2014،جامعة الدول العربية . بغداد . جمهورية العراق.

- شعيب شنوف/أسماء زاوي، **"دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية"**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، يومي 21/20 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر.

- فايز زهدي الشلتوني،**"مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"**،رسالة مقدمة بكلية التجارة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة،2005 .

3- **الجرائد:**

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المطبعة الرسمية حي البساتين بئر مراد رايس ص . ب 376 – الجزائر – في 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق لـ 25 مارس 2008.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دراسة القيمة العادلة وتأثيرها على جودة التقارير المالية لما تكتسيه من أهمية كبيرة، وكون المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى معرفة وضعيتها المالية الحقيقية لمواصلة تحقيق أهدافها التي سطرتها في إستراتيجية ممارسة نشاطها من ربح واستمرارية وبقاء في السوق، فهي تحتاج إلى قياس أصولها والتزاماتها بطريقة مثلى تمكنها من تقدير قيمتها في السوق بالمقارنة مع المنشآت الاقتصادية الأخرى، وهذا باستعمال أحد أدوات القياس المحاسبي وهي القيمة العادلة التي تقيس لنا أصول والتزامات المؤسسة وهذا لتقديم التقارير المالية التي تتضمن معلومات مالية بصورة صحيحة وشفافة وواضحة التي تمكننا من اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتوسع والتنمية.

الكلمات المفتاحية: القيمة، القيمة العادلة،القياس المحاسبي، التقارير المالية، القوائم المالية.